الوعي
جامعية - فكرية - ثقافية
السنة الخامسة والثلاثون
صفر١٤٤٢هـ - تشرين الأول ٢٠٢٠م
العدد
٤٠٩

كلمة الوعي

لجوء لبنان إلى صندوق النقد الدولي مزيد من الانتحار، ومعالجة للداء بالتي كانت هي الداء

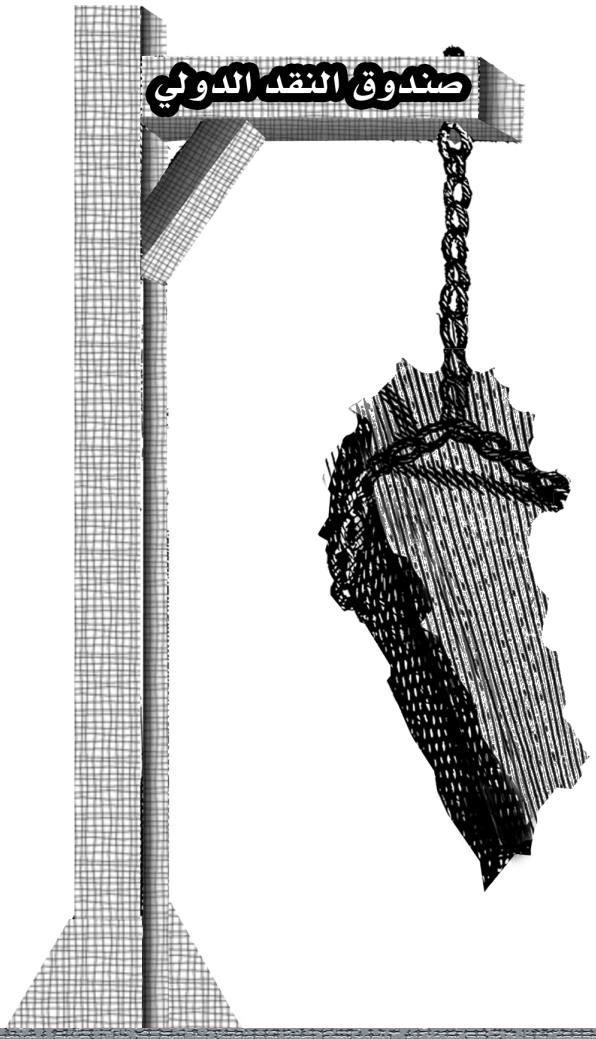

دين جديد برعاية إماراتية سعودية مصرية: الدور الإماراتي في تحريف الدين ص١٠
النهضة والاستئناف الحضاري ص٣٦
الديمقراطية التوافقية: مزيد من الأزمات والمشاكل ص٣٠

الوعي

جامعية - فكرية - ثقافية

مجلة الوعي تصدر غرة كل شهر قمري عن ثلة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان
بترخيص رقم "١٦٦" صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥

www.al-waie.org Subjects@al-waie.org

المحتويات

- كلمة *الوعي*: لجوء لبنان إلى صندوق النقد الدولي مزيد من الانتحار، ومعالجة للداء بالتي كانت هي الداء ٣
- دين جديد برعاية إماراتية سعودية مصرية: الدور الإماراتي في تحريف الدين ١٠
- مشروع العصر (حزام والطريق) ٢١
- الديمقراطية التوافقية: مزيد من الأزمات والمشاكل (١) ٣٠
- النهضة والاستئناف الحضاري (١) ٣٦
- أخبار المسلمين في العالم ٤٣
- مع القرآن الكريم: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ ٤٦
- رياض الجنة: كل أمتي معافى إلا المجاهرين ٤٩
- كلمة أخيرة:
المدَّاحون (الرواديد) من أهم أدوات الدعاية نظام الإيراني ٥١

العدد
٤٠٩

السنة الخامسة والثلاثون
صفر ١٤٤٢هـ
تشرين الأول ٢٠٢٠م

ثمن النسخة

لبنان	٢٠٠٠ ل.ل.
اليمن	٣٠ ريال
تركيا	١$ أميركي
باكستان	١$ أميركي
أستراليا	٢,٥$
أميركا	٢,٥$
كندا	٢,٥$
ألمانيا	٢,٥ يورو
السويد	١٥ كرون
بلجيكا	١ يورو
بريطانيا	١ يورو
سويسرا	٢ فرنك
النمسا	١ يورو
الدانمرك	١٥ كرون

لجوء لبنان إلى صندوق النقد الدولي مزيد من الانتحار، ومعالجة للداء بالتي كانت هي الداء

١- أزمة لبنان المالية والاقتصادية ولجوئه الخاطئ إلى صندوق النقد الدولي

يعاني لبنان من أزمة مالية واقتصادية جعلته على شفير الإفلاس، ومن عجز عن إيفاء فوائد ديونه التي قاربت المئة مليار دولار، ويسعى أهل الحكم فيه متذلِّلين للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، هذا ولا تكاد تجد معترضًا على ذلك من الاقتصاديين والخبراء المتخصصين اللبنانيين من خارج الحكم، وهذا ما جعل فكرة قبول الاقتراض من صندوق النقد الدولي ، ومن قبل عقد الآمال على «مؤتمر سيدر» الدولي الذي انعقد في ٦ نيسان/ أبريل العام الماضي في العاصمة الفرنسية باريس، كمحاولة استنهاض اقتصادية جديدة للبنان بعد مؤتمرات دولية متعددة أبرزها مؤتمري باريس ١ و ٢ و٣، رأيًا عامًا في لبنان، هو أنه سيكون فيه إنقاذ له. ومن المعلوم أنه لا يلجأ إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي وأمثاله من الصناديق المتَّهمة بأنها صناديق استعمارية إلا الدول ذات الوضع الاقتصادي والمالي الحرج جدًا، وهي تلجأ إليه للإنقاذ القريب الملحّ الذي لا يتحمل التأخير، وهو بلا شك لجوء خاطئ أثيم؛ إذ إنه متى يتم الاتفاق مع هذا الصندوق على الاقتراض فمعناه أن هناك اتفاقًا محكمًا وشروطًا ملزمة جائرة قد قامت بين هذا البلد وهذا الصندوق، وتأخذ صفة وجوب الالتزام بها بموجب القانون الدولي، وستبدأ بعدها رحلة عذاب البلد المَدين المُضنية إلى أن يسدد المال الذي عليه وبشروطهم التي تزداد قسوة كلما عجز عن الإيفاء بها، وهو أي لبنان سيعجز، وهذه الشروط ستزداد قسوة، وستصبح الفوائد مركبة، بل ومضاعفة التركيب... وإنه إذا كان على لبنان قبل أن يلجأ مؤخرًا إلى هذا الصندوق ديونًا تقارب المئة مليار دولار، فمن أين له القدرة على إيفاء الديون الجديدة بينما اقتصاده اقتصاد ريعي استهلاكي طفيلي؟!. وبدل أن يلجأ حكامه إلى معالجة وضعه بتحويل اقتصاده إلى اقتصاد حقيقي يعتمد على الإنتاج الزراعي والصناعي والتصدير، نرى أنهم قد لجؤوا إلى هذا الصندوق، فحكامه بهذا اللجوء سيجعلونه رهينَ حتفٍ له، وسيكون حاله كحال دول العالم الأخرى التي عانت من أزمات اقتصادية ولجأت إلى مثل هذه الصناديق الدولية، والتي صار حالها بعد اللجوء أسوأ بكثير مما كان قبله، ودول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية ودول أخرى أفريقية وآسيوية هي شواهد حية على ذلك، واللبيب من يتعظ بغيره؛ ولكن يظهر أنه لا يوجد في لبنان من حكامه لبيب.

٢- صندوق النقد الدولي ذراع من أذرع دول الغرب الاستعمارية

إن صندوق النقد الدولي هو مؤسسة دولية مقرضة، ولديه موظفون متخصصون بالاقتصاد وخبراء دوليون، وهؤلاء يقومون بدراسة وضع البلد الذي يريد الاستدانة فيفهمونه ويعرفون مواطن الضعف والقوة فيه أكثر من أهل البلد نفسه. وهو يُظهر نفسه أنه في عملية الإقراض

إنما يريد مصلحة الدول التي تنوي الاقتراض منه، وأنه يريد تصحيح وضعه المالي والاقتصادي، وهو من أجل تأمين رد القرض إليه يتبع تقنية معينة لا رحمة فيها لإيفاء الديون، وهذا التقنية بما تتضمنه من شروط مدروسة تساهم بإغراق البلد الـمَدين ببحر ديونه والعجز عن دفعها ما يؤدي إلى تضاعف المبلغ المستدان؛ ما يجعل الدول الـمَدينة تدفع له أضعاف دينها... إن اعتماد الصندوق على وصفة ثابتة موحّدة لا تتغير يقوم بفرضها على جميع الدول، رغم ما بينها من تفاوت وتباين شاسع في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، جعل بروفسور الاقتصاد في جامعة كولومبيا جوزيف ستيغليتز يؤكد أنّ وصفات الصندوق ليس هدفها مصالح البلدان الـمَدينة، وإلا ما كانت وصفة الصندوق ثابتة بهذا الشكل، لا تراعي خصوصيات كل دولة على حدة، ولتنوعت الوصفات وتعددت بتنوع وتعدد أوضاع تلك البلدان... نعم، إنه لو كانت مثل هذه الصناديق حريصة على استعادة أموالها، فلماذا لا تنصح البلد الـمَدين بإنشاء اقتصاد حقيقي قائم على الإنتاج وتساعده في ذلك لتضمن بذلك استعادة أموالها كما تدعي.

وعن ظروف إنشاء هذا الصندوق تحديدًا، والتي تبين خلفيته الاستعمارية وتبعيته للدول الغنية وعلى رأسها أمريكا، فقبل نهاية الحرب العالمية الثانية، سعت دول الغرب الكبرى إلى تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد تحقق من خلاله مصالحها الاستعمارية، وإيجاد أشكال ووسائل تحقق لها ذلك. فكان مؤتمر»بريتون وودز» عام ١٩٤٤م، والذي خُصِّصَ لمناقشة قضايا النقد والمال في عالم ما بعد الحرب؛ وقد تم فيه تثبيت نظام صرف العملات وربطها بعملة الدولار بدل الذهب. ولتحقيق غايات المؤتمر انبثقت عنه مؤسستان دوليتان، وهما: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد هيمنت عليه الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية منذ تأسيسه، وكانت الولايات المتحدة يومها تسيطر على ثلثي الاحتياطيات الذهبية في العالم، فحافظت هذه الدول على النسبة الكبرى من مدَّخرات الصندوق، ويرتبط نظام الصندوق والحقوق التصويتية للدول فيه بحسب حصتها في رأسمال الصندوق، وتسهم الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر ما يمنحها القدرة الحاسمة على توجيه قرارات الصندوق وسياساته بما يجعل منه معبِّرًا عن مصالحها، ومكرِّسًا لهيمنتها وبسط نفوذها في العالم، وهذا ما دفع بدول أخرى إلى محاولة إيجاد بنوك وصناديق إقراض أخرى بديلة؛ حيث تم تأسيس صناديق وبنوك على مستوى القارات، كبنك التنمية الآسيوي والأفريقي بحثًا عن الفكاك من الهيمنة الأمريكية؛ لكن مثل هكذا بنوك وصناديق تبقى أدوات في أيدي من أنشأها لبسط الهيمنة والنفوذ ونهب خيرات الدول الأخرى؛ ومن هنا اتهمت مثل هذه الصناديق بأنها ذراع من أذرع الدول الاستعمارية.

٣- شروط وتوصيات صندوق النقد الدولي في منح القروض هي واحدة وقاسية ومُهينة

تقوم توصيات الصندوق بشكل أساسي على فرض خطط التقشف، وتدفع الدول الـمَدينة على التخلي عن مسؤولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها بما في ذلك رفع الدعم عن السلع الأساسية،

كالخبز أو المواد الغذائية أو المحروقات أو الدواء التي أول ما تصيب الطبقة الفقيرة والمتوسطة، والتي تشكل غالبية المواطنين عادة... وكذلك تقوم هذه التوصيات على فرض الضرائب والرسوم، إضافة إلى خفض إنفاق الدولة الـمَدينة على خدمات الصحة والتعليم، والرعاية بشكل عام، وكل ذلك بحجة دعم ميزانية الدولة، وبالتالي امتلاكها القدرة على إيفاء الدين. وهذا يؤثر بالدرجة الأولى على الفقراء بشكل لا يستطيعون تحمل عواقبه ما يؤدي إلى قيام احتجاجات شعبية تطالب بتغيير النظام لتقوم الدول المسيطرة على مثل هذه المؤسسات الربوية باستغلال هذه الاحتجاجات إن كان لها مصلحة في ذلك. وهذا ما حدث مثله في لبنان، فقد وقع لبنان في عجز عن إيفاء ديونه مع فوائدها، ووصل إلى حافة الإفلاس، وتفاقم الوضع المعيشي والخدماتي للناس على مختلف الصعد ما أدى إلى انفجار الوضع المعيشي وقيام ثورة شعبية تريد تغيير الطبقة السياسية الفاسدة كلها، تحت شعار (كلهم يعني كلهم). وهنا لا بد من ذكر أن هذا حدث ويحدث الآن في لبنان ولمـّا يُتفق بعدُ مع صندوق النقد الدولي. وهذا الوضع الصعب غير المحتمل سيزداد صعوبة مع إبرام أي اتفاق مع هذا الصندوق. واللافت في الأمر أن الثورات عادة ما توجه اللوم إلى الحكام ولا توجهه أبدًا إلى من وراء الحكام من دول الغرب، ولا تنتبه إلى الدور الدولي الخطير لصندوق النقد الدولي الذي يقف وراءه دول الغرب، بل على العكس هناك من يرى أنه الجهة المخلِّصة...

٤- الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة المترتبة على تنفيذ شروط وتوصيات الصندوق

أما الآثار الاقتصادية والاجتماعية، فإن وصفات الصندوق التي يفرضها على البلدان الـمَدينة لا يأخذ فيها أدنى اعتبار لتأثيرها السلبي على الجوانب الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية قبل الانطلاق في تنفيذها، بل إنه يتعمد اتباع سياسة تهدد اقتصاد هذه البلدان بالانهيار؛ إذ يؤدي عجز الميزانية واختلال الصادرات والواردات إلى ارتفاع مستويات التضخم، وتراجع العملة المحلية، وازدياد معدلات البطالة، وانخفاض معدلات الأجور، وتراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي، وينتهي كل ذلك إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية، من انكماش الطبقة الوسطى مع نزول أفرادها إلى الطبقة الفقيرة، وتزداد نسب الفقر والفقر المدقع، وتصبح غالبية الناس تحت خط الفقر. وكل هذا نراه في لبنان بوضوح، وما نراه الآن هو مرشح للمزيد مع إبرام أي اتفاق مع الصندوق؛ حيث سيزيد الغلاء وتنقص قدرة الناس على تأمين حاجياتهم الأساسية المعيشية، هذا ولا يخفى ما لهذه الأوضاع من تداعيات اجتماعية خطيرة... ثم بعد أن تقع الدول الـمَدينة في حالة العجز عن دفع الديون وفوائدها، يفرض صندوق النقد على الحكومات برامج تحت مسمى «إعادة الهيكلة» والإصلاح الاقتصادي، ويفرض خصخصة مؤسسات القطاع العام، ويرفقها بتوجيهات برفع الحواجز الجمركية والتعريفات عن السلع القادمة من الدول الكبرى

المهيمنة على الصندوق، ويهدف الصندوق من ذلك إلى فتح السوق المحلية أمام الشركات المسجّلة في الدول الكبرى بحيث يتحول السوق المحلي إلى سوق مستهلك لمنتجاتها، ومُسيطَر عليه من قبل هذه الشركات؛ وهذا ما يحولها إلى زبون دائم لها.

وأما الآثار السياسية لسياسات هذا الصندوق، فإن الاحتجاجات الشعبية التي تقوم ضد الحكام نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية ونتيجة شروط وتوصيات مثل هذه الصناديق، ونتيجة فساد الطبقة الحاكمة، يجري العمل على تأطيرها من قبل الدول الكبرى المتنافسة دوليًا على المصالح فيما بينها ضمن ما يعرف بمنظمات المجتمع المدني، ومحاولة إدخالها في النسيج السياسي الجديد، وهذه المنظمات يقوم الغرب بدعمها وتأييدها بشكل علني صريح. وهذا مثل واضح وصريح عن الاستغلال السياسي للدول الكبرى لمثل هذه الأوضاع. وكذلك، فإنّ العجز الذي تقع فيه البلدان الـمَدينة يحمل انعكاسات سياسية تتمثل أحيانًا في طلب الدول الكبرى منها اتخاذ مواقف متفقة مع مواقفها، كما في حالات التصويت على قرارات الأمم المتحدة المختلف عليها، أو إقامة قواعد عسكرية على أراضيها، وبالتالي تصير تابعًا وحديقة خلفية للمستعمر الناهب. ولقد رأينا في الأزمة الاقتصادية التي يمر فيها لبنان تدخلًا أمريكيًا وفرنسيًا على رؤوس الأشهاد، ورأينا في هذا التدخل ترابطًا بين الوضع السياسي والوضع الاقتصادي. فمثلًا سمعنا كل من ماكرون ومساعد وزير الخارجية الأمريكية يصرح كل منهما أن البنك الدولي والمؤسسات الدولية لن تقدم إلى لبنان أية مساعدات ما لم يقم بإصلاحات سياسية. ورأينا كيف أن ماكرون يفرض على السياسيين شكل الحكومة التي يراد تشكيلها لإنقاذ البلد، ويهدد بالعقوبات عليهم إن هم خالفوا توصياته، كذلك نرى بأن هناك تعمدًا مقصودًا من أمريكا يتعلق بتأخير عملية استخراج النفط؛ حيث يربط استخراجه بالتوافق مع (إسرائيل) على أحواض بحرية معينة، وبالتالي ربطه بالصلح مع يهود عن طريق ما يسمى بـ»صفقة القرن»... التي تعتبرها أمريكا من ضمن صياغة الشرق الأوسط الجديد. فأمريكا تتعامل مع الملف اللبناني كحزمة واحدة يتعلق بمخططها العام المتعلق بصياغة المنطقة من جديد. والذي منه تحويل وجهة الصراع في المنطقة من (إسرائيل) إلى الصراع مع إيران.

٥- سياسة إغراق الدول بالديون الخارجية الربوية سياسة غربية استعمارية بوجه جديد

أما لماذا يلجأ صندوق النقد الدولي هذا إلى مثل هذه السياسة في الإقراض والتي نراها واحدة في تعاقده مع كل دول العالم، ونرى أن نتائجها المدمرة واحدة؟ فكما قلنا سابقًا، إن هذه الصناديق تملكها وتتحكم في سياستها الدول الثرية الاستعمارية، وتتخذ منها وسيلة للهيمنة على اقتصادات الدول الـمَدينة والتحكم بأنظمتها السياسية والاجتماعية من دون حروب ولا احتلالات؛ لذلك هي متهمة عالميًا بتخريب اقتصادات دول العالم. فالديون الخارجية الربوية، والتي يعتبر صندوق النقد الدولي هو من أهم أذرعها الدائنة فيها، تعتبر من أساليب استعمار الغرب للدول

والشعوب، وقدرت هذه الديون لدول العالم في العام ٢٠١٨م بـ (٧،٨) تريليون دولار، وارتفعت ديون ٢٠ دولة عربية في نهاية العام ٢٠١٩م لتصل إلى أكثر من تريليون دولار، وللبنان بـ (٧٩،٣) مليار في ٢٠١٨م. وهذه الديون تضع لبنان في مقدمة الدول الـمَدينة في العالم بالنسبة إلى عدد سكانه وإلى حجم الناتج المحلي.

٦- سرقة الحكام لشعوبهم هي من أهم مسببات وجود مشكلة المديونية الخارجية

يعتبر الحكام العملاء والفاسدون من أهم مسببات وجود مشكلة المديونية الخارجية، فهم كونهم عملاء فإنهم يسيرون في كل سياساتهم بحسب إملاءات الدولة الكبرى التي تتحكم بهم، وبالتالي يسيرون في سياستها بإغراق دولهم بالديون الخارجية لمصلحتها، وكونهم فاسدون فإنهم يعمدون إلى النهب والاختلاس من المال العام وجمع ثروات تعادل ميزانيات دول، وصار الرأي العام أن الحكام لصوص، وأنهم تجار سياسة وتجار مال، لا يقرون من السياسات الاقتصادية إلا ما يوافق مصالحهم المالية، وأنهم يسيرون بحسب معادلة ثابتة وهي: ملء الخزينة من الناس، ومن ثم إفراغها في جيوب السياسيين...

ثم أن هؤلاء الحكام الناهبين يقومون عادة بإيداع أموالهم المنهوبة خارج البلاد في بنوك الغرب الكافر، مستفيدين مما يعرف بالسرية المصرفية والحسابات المشفَّرة، معتبرين إياها ملاذات آمنة لهم متى ما أحسوا بتعكر الأجواء وثورة الناس عليهم. وتحتل البنوك السويسرية والأمريكية والبريطانية والفرنسية النصيب الأكبر من إيداع الأموال المهرَّبة من الدول العربية. ففي تقرير مطول لـ «دويتشه فيله» تناول ملف الأموال العربية المهربة للخارج، نقل عن الغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة في جنيف تقديرها لحجم الأموال العربية المنهوبة والمخفيَّة في البنوك السويسرية بنحو ٢٠٠ مليار دولار، فيما قُدرت إجمالي المبالغ العربية المودعة في الخارج بصفة عامة بحوالى عدة تريليونات من الدولارات. التقرير استعرض أبرز الوجهات التي تحتضن الأموال العربية إلى جانب سويسرا، منها على سبيل المثال جزر البحر الكاريبي البريطانية وليشتنشتاين وولايات نيفادا وجنوب داكوتا ووايومنغ وديلاوير، لافتًا إلى أن قسمًا كبيرًا من هذه الأموال يعود إلى حكام ورجال أعمال فاسدين حصلوا على ثرواتهم بطرق غير مشروعة على مدار عقود طويلة مضت.

وهذا الوضع يجعل الناس يعيشون تحت مطرقة سرقة الحكام وسندان إيفاء الديون، ويجعل الغرب يتمتع بأمرين: **أولها:** الهيمنة على البلاد الأخرى ونهب خيراتها عبر النفاذ غير المشروط لشركاته وصناديقه الاستعمارية فيها، **وثانيها:** إيداع المال المنهوب من قبل الحكام في المصارف الأجنبية واستعمالها في الدورة الاقتصادية لبلدانهم، فهل بقي لأهل البلد شيء بعد تكالب الغرب والعملاء على نهب كل ثروة له، سواء أكانت فوق الأرض أم في باطنها؟.

هذا ما يجب أن يعيه الذين يثورون على حكامهم، فنظرتهم قاصرة إن هم لم ينتبهوا إلى أن

النظام الربوي هو بحد ذاته نظام جائر يحاربه الله، ويجب أن تحاربه البشرية جميعها نظرًا لما يجلبه من زيادة إفقار للفقراء ووزيادة غنى وتسلط للأغنياء. ونظرتهم من يريد الإصلاح تكون قاصرة عندما لا ينتبهون ليد الغرب الوسخة الخفية التي تقف وراء هذا الظلم، ومن القصور أن يتهم الحكام فقط. وهنا نرى أن هناك أربعة جهات تستحق الإدانة في هذا المضمار، وهي: النظام الرأسمالي الاستعماري الذي يشرع الربا، وتابعه النظام الدستوري الذي يحكم البلاد الأخرى التي تشرع الربا، وحكام الغرب، ومن ثم توابعهم من الحكام العملاء من أهل المنطقة.

٧- غياب المعالجات الحقيقية لمشكلة لبنان المالية والاقتصادية

بما أن مشكلة لبنان المالية والاقتصادية هي من ضمن المشكلة العالمية التي تقع فيها الدول الضعيفة فريسة للدول الغنية؛ فإن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، والاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية كمؤسسة «ماكينزي» لإجراء الدراسات المالية لحل أزمة مديونيته ستزيدها غرقًا... ثم إن هذا الاقتراض لن يحقق شيئًا على سبيل التنمية في البلاد، بل سيقلِّل من أهمية الاعتماد على الذات كاستراتيجية تتبناها الدولة للوقوف على أقدامها. وعلى المسؤولين على مختلف انتماءاتهم السياسية أن يلجؤوا إلى معالجة وضعه بتحويله إلى اقتصاد حقيقي يعتمد على الإنتاج الزراعي والصناعي والتصدير؛ وذلك عن طريق إقامة خطط واستراتيجيات تضعها الدولة لدعم الإنتاج المحلي، وخاصة المواد الغذائية، وبدعم الفلاحين والمزارعين من أجل تيسير إنتاجهم، واستغلال مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، وتأمين الحاجة الداخلية للناس منها، والمساعدة في تأمين أسواق خارجية لها، ومنع استيراد مثلها من الخارج ومنافستها في الداخل، وتشجيع إنشاء صناعات منها يستفيد منها لبنان داخليًا وخارجيًا، ولا بد أن يعقب ذلك قيام حالة من الاستيراد والتصدير؛ وهذا ما من شأنه ان يوجد اقتصادًا حقيقيًا يغني عن مد اليد مذلولة إلى الخارج للاستقراض. ومما يذكر أن في لبنان أصحاب رؤوس أموال يملكون ثروات هائلة يمكن أن تسهم في إنشاء مثل هكذا اقتصاد.

وهناك أمر لا بد من لفت النظر إليه، وهو أن لبنان سيكون في المستقبل القريب دولة نفطية واعدة. وهو لاعتبارات سياسية لدى أمريكا تتعلق بفرض مخططها للمنطقة وإعادة صياغتها من جديد، تؤخر استخراج نفطه مع أن أزمته المالية مشتعلة في لبنان ومتفاقمة، وهي تسعى الآن عبر سياسة إغراقه بمزيد من المديونية أن تستنزف هذه الثروة النفطية متى تم استخراجها لمصلحتها لسنوات وسنوات عن طريق مفاقمة الديون وفوائدها، هذا بالإضافة إلى أنها تريد أن تحصل على الحصة الأكبر من حق امتياز استخراج النفط لشركاتها. وفي هذا المجال على أهل لبنان أن لا يطمئنوا أنهم في حال تحوُّل بلدهم إلى بلد نفطي أنهم سيغنَون وسينتهون من الديون، فها هي السعودية تتحول إلى دولة مدينة نتيجة إدخال الغرب لها في حروب المنطقة، ومنها الحرب في اليمن...

العلاج الحقيقي لمشاكل لبنان المالية والاقتصادية:

في ظل النظام العالمي الحالي الذي تتحكم به أمريكا، فإنه يمكن إدراك الحلول الآنية والدائمة ولكن لا يمكن السير بها؛ لأن الغرب الذي أوجد هذه المشاكل يمنع حلها إلا على طريقته في الحل، فهو أوجد مشكلة الديون الخارجية الربوية، وأوجد المؤسسات الدولية المالية كصندوق النقد الدولي هذا ليمكنه من خلالها نهب خيرات الشعوب... وأوجد النزاعات السياسية في العالم، وأوجد المنظمات السياسية الدولية، كمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لحل المنازعات لمصلحته عن طريقها... ومشكلة لبنان المالية والاقتصادية هي من ضمن هذا المخطط الجهنمي؛ وعليه لا يمكن أن تحل أوضاع لبنان المالية والاقتصادية إلا بوعي حكامه على ضرورة إقامة اقتصاد حقيقي فيه، ولكن هذا لا يرى وجود أي بصيص أمل فيه لسببين: أولهما أن حكامه فاسدون ومصرون على البقاء في الحكم، وثانيهما أن الجهة التي تعتبر نفسها بديلًا لهؤلاء الحكام لا تخرج في رؤيتها للحل عن رؤية أهل الحكم فيه، والإشكالية عندهم تقتصر فقط على تغيير طبقة الحكم الفاسدة، وليس على تغيير نظام الحكم الدستوري الفاسد، والانفكاك عن الغرب وسياساته الجائرة.

وعليه، لا حل حقيقيًا لمشكلة لبنان، ولغيره من الدول إلا بنظام دولي يعنى بالإنسان كإنسان، ولا يجعل المادة فوقه وقاهرته، نظام لا ربا فيه، نظام يوزع الثروة ولا يجعلها تتجمع بأيدي حفنة من البشر تتحكم بمصائر الشعوب وتذلها، نظام رباني من لدن إله عليم لطيف خبير لا نظام وضعيٍّ يستغل الناس ويستعبدهم، إنه بكل صراحة هو **نظام دولة الخلافة** الذي يقوم اقتصاده على اقتصاد حقيقي قائم على توزيع الثروات على الناس بحيث لا تتجمع في أيدي حفنة من الرأسماليين الجشعين الذين لا حد لطمعهم. وإن الغرب إذا كان قد قسم دول المسلمين وجعلها دولًا لا يقوم في كل منها على الغالب اقتصاد حقيقي؛ فإن دولة الخلافة ستعيد المسلمين إلى وحدتهم على كل صعيد، أراضي وشعوب وخيرات... وفي ظل هذه الوحدة سينعم المسلمون جميعهم بها. سينعمون بنعمة المياه والسدود فلا مشكلة ستنشأ بينهم نتيجة تقسيم بلاد المسلمين، وسينعم المسلمون وغير المسلمين التابعين لدولة الخلافة بالثروات الضخمة التابعة للملكيات العامة كأموال النفط والمناجم، وسينعمون بالاستقرار النقدي نتيجة قيام العملة على قاعدة الذهب، وسيمنع الربا والاحتكار وغيرها من الأمور التي تجعل المال يتجمع في أيدي القلة من الناس على حساب الآخرين... هذا النظام هو نظام الإسلام الذي لا يمكن أن يطبق إلا حين تحمله دولة مبدئية هي **دولة الخلافة الراشدة الثانية** الآتية قريبًا بإذن الله، والتي ستقلب جميع الموازين، وتؤسس لفترة مشرقة من تاريخ البشرية تعمُّها السعادة والرفاهية والطمأنينة،كما عاشتها سابقًا لأكثر من ثلاثة عشر قرنًا، كانت فيه الدولة الأولى في العالم، قال ﷺ: «**... ثم تكون خلافة على منهاج النبوة**».■

بسم الله الرحمن الرحيم

دين جديد برعاية إماراتية سعودية مصرية
١- الدور الإماراتي في تحريف الدين

حامد عبد العزيز

المعنى الصحيح للتجديد وما هي آلياته وضوابطه:

إن تجديد الخطاب الديني لا يعني أبدًا تغييره أو تبديله كما يريد له المضبوعون بالغرب حملة لواء التغريب في بلادنا، وإنما يعني المحافظة عليه، فالمفترض في التجديد أن يكون عملية إصلاحية وليس تخريبية؛ وهو مطلب شرعي وواقع مقدر، وثمة آيات كثيرة تحث المسلمين على التمسك بالدين والعمل به، فضلًا عن أحاديث نبوية تشير إلى حاجتنا إلى التجديد والفهم والعمل. فالحفظ من غير فهم أو عمل لا يفيد المرء مهما علا علمه؛ لذا يحتاج المسلمون إلى تجديد خطابهم الديني ونشر علوم الدين لا سيما وأن العلم ينقص بموت العلماء؛ مما يوقع العامة في الجهل والضلال، وبالتالي يؤدي إلى المهلكات. ولتحقيق غاية تجديد الخطاب الديني يجب وضع ضوابط عملية تمنع التشكيك والدعاية والإشاعة بحيث يحقق ثوابت العقيدة الإسلامية، ومعرفة المعلوم من الدين بالضرورة.

ولعل من أهم الضوابط و الآليات التي تحقق الغاية من تجديد الخطاب الديني هي:

١- مراعاة الاختصاص في الدعوة إلى التجديد، يقول الله تعالى:﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣﴾، فالتجديدُ مهمةُ الراسخين في العلم، وأهلُ الحل والعقد في الأمة، وليس متاحًا لمدَّعي العلم والمتطفِّلين عليه.

٢- الموضوعية والتجرد من الأهواء، فالمجدِّدُ لابد أن يكون باحثًا عن الحقيقة ومتمسكًا بالحق بعيدًا عن المزاج والتقليد الأعمى.

٣- الاعتصام بالأصول والثوابت الإسلامية.

٤- الاعتراف بمحدودية العقل البشري وقصوره وتناقضه وتأثره بالبيئة المحيطة به؛ لأن العقل البشري مهما بلغ في درجات الكمال، فالنقصان من لوازمه. فالنصوص الشرعية من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ مقدمةٌ على العقل.

٥- أن يكون القصد من التجديد تنقيته مما علق به وليس منه، وشرح أحكام الدين بطريقةٍ صحيحةٍ بناءً على الأسس والثوابت.

٦- الالتزام بأساليب اللغة العربية وبأصول الفقه الإسلامي وقواعدها في تفسير النصوص الدينية وتأويلها.

٧- عدم إصدار الحُكم على أمرٍ قبل التمحيص والتفحيص والدراسة المتأنية.

تحريف الدين باسم التجديد:

من يقرأ تاريخ الفقه الإسلامي يجد أن كثيرًا من القضايا الفقهية وأحكامها في كتب الفقه جاءت لعلاج بعض النوازل التي لم يكن لها وجود في زمن الرسول ﷺ. فكان المجتهد يبذل الوسع في استنباط الحكم الشرعي الذي يعالج تلك النوازل الجديدة من النصوص الشرعية؛ ولكن تغيَّرَ الحال عندما اختلطت الثقافة الإسلامية بمفاهيم غربية جديدة تنادي بضرورة مواءمة الثقافات حتى يعم التسامح بين الأديان من باب حوار الأديان والحضارات،

وليس من باب الصراع والمواجهة. إضافة إلى أن بعض الفقهاء تساهلوا في المسائل التي سمَّوها حصرًا (ما عم به البلاء)، مما اضطر بعض المسلمين لأسباب غير موضوعية إلى الانجراف وراء الحضارة الغربية؛ فظهرت ثقافة الاستلاب الفكري والعقلي التي ما برحت أن أثرت في العقلية المسلمة؛ فنتج عن ذلك تيارات فكرية تنادي بالتغريب والعصرنة، الأمر الذي أدَّى أخيرًا إلى تفشي ثقافة التحريف والتبديل والتغيير ممثلة في الآتي:

١- تفريغ الإسلام من مضمونه، فلا نظامَ سياسيًا إسلاميًا له، ولا جهادَ فيه، ولا حدودَ شرعيةً مقبولةً في العصر الراهن، ولا أصول ثابتة للاستنباط، فالمصلحة العقلية هي الأساس، والتقرب للغرب الكافر هو الغاية.

٢- الدعوة إلى التقريب بين الأديان وَفق الفلسفة الغربية، وتقديم شروح لبعض الأمور الغيبية من منظور العلم التجريبي فقط، بل الترويج لدين إنساني جديد.

٣- رفع لواء التغريب: وهي حركة فكرية قامت على اتخاذ الغرب قدوة في كل مجالات الحياة المختلفة، وقد بدئ بالتغريب في أوائل القرن الرابع عشر الهجري.

٤- الدعوة إلى العصرانية: والتي بدأت مع منتصف القرن الرابع عشر الهجري، وتدعو إلى قراءة جديدة للنصوص الشرعية، وإعادة تفسيرها وَفقًا لمنجزات العصرنة العلمية والفكرية. ومن الأساليب المتبعة في هذا، الادعاء بأن العبرة بالقيمة والمضمون لا بالشكل والقالب، فهم ينادون بالحرية المطلقة للمرأة والخروج من عفتها، وكذلك تجريد الإسلام من منظومته السياسية واعتباره دينًا كهنوتيًا كغيره من الأديان، واستحداث قواعد جديدة للفهم والاستنباط، والدعوة إلى التعددية الدينية وقبول الآخر، بمعنى عدم تكفير غير المسلم، وقد لاحظنا كيف أقام الإعلام المصري النكير على من يكفِّر النصارى. هذا إلى جانب اعتبار النموذج الغربي في ممارسة الديموقراطية أفضل نموذج يمكن اتِّباعه في العصر الراهن.

٥- القبول بالعولمة: بعد انهيار المعسكر الشرقي، في نهاية ثمانينات القرن العشرين، انفردت أمريكا بقيادة العالم، وروَّجت لمصطلح العولمة؛ حيث أدخلت كل الشعوب في منظومتها الفكرية والثقافية والأخلاقية، وأوجبت عليهم قبوله والرضى به، وأوجبت أن يتم التجديد في إطاره.

٦- فرض التجديد (التحريف) بالقوة: حيث لجأ الغرب إلى توفير الدعم السخي للمتعاونين معه من حكومات البلدان الموالية له، والدعوة إلى تجديد الخطاب الديني من خلال تطوير المناهج الدراسية وفق النظم الغربية، وتوجيه الخطب المنبرية والإعلامية حسب المصوغات الغربية، وإباحة الربا في البنوك والمصارف، والقبول بالمقررات الدولية المتعلقة بالمرأة، وبالشذوذ الجنسي، واعتبار حجاب المرأة مسألةَ حريةٍ شخصيةٍ، لا أمرًا شرعيًا، فالتقاليد والأعراف تحكم لباس المرأة وليس الشرع، وإلغاء حكم قوامة الرجل على المرأة. والهدف الرئيس من كل هذا يكمن في عزل الإسلام عن الحياة وتكريس العلمانية في بلاد المسلمين.

ولقد تلقفت أنظمة العار الثلاثة في بلادنا؛ الإمارات والسعودية ومصر، فكرة التجديد تلك

حسب الفهم الغربي هذا، لتنفذها وتسهر عليها، وتسخر كل إمكاناتها المادية لتصل بالأمر إلى منتهاه، إرضاء للغرب الكافر وتكريسًا لهيمنته الفكرية والسياسية والعسكرية على بلاد المسلمين، وفي نفس الوقت ضمانًا لبقائها في سدة الحكم.

١- الدور الإماراتي في تحريف الدين:

عرفت الإمارات ظهور حركات الإسلام السياسي على أرضها حتى قبل توحُّدها، وكان ذلك عبر جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي التي أسسها طلبة إماراتيون عائدون من مصر.ولكن سرعان ما أدرك حكام الإمارات المتحدة، الذين أقاموا وحدتهم على تحالف معقد، خطورة ذلك على استمرار حكمهم، إلا أن دولتهم الناشئة لم تكن قادرة بعد على تحمُّل تكلفة صراع محتمل؛ فوجد الإسلاميون موطئ قدم لهم في الحكومتين الأولى والثانية، وعرفت أوْجَها عندما تمكَّن الإخوان المسلمون في الإمارات من المشاركة بوزير واحد في أول تشكيل حكومي عام ١٩٧١م؛ حيث جرى تعيين سعيد عبد الله سلمان، وهو من الإخوان المؤسسين لجمعية الإصلاح وزيرًا للإسكان. وفي عام ١٩٧٧م، أصبح محمد عبد الرحمن البكر وزيرًا للعدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، بترشيح من الشيخ راشد بن سعيد أيضًا، والبكر هو ثاني وزير من جمعية الإصلاح يتولى وزارة حكومية. وفي التشكيل الحكومي الثالث في يوليو ١٩٧٩م، تولَّى سلمان وزارة التربية والتعليم ومنصب رئيس جامعة الإمارات بعد تأسيسها بسنتين. ومع التشكيل الوزاري اللاحق في يوليو ١٩٨٣م، لم يجدَّد للوزيرين.

وقد بدأت الدولة باستهداف الجماعة شيئًا فشيئًا، حتى بروز رجل الإمارات الأوّل محمد بن زايد إلى الواجهة، الرجل الذي وصفه السفير البريطاني السابق في الإمارات السير جون جينكز بقوله: (إن ولي العهد الإماراتي محمد بن زايد قد يكون أكثر من يكره الإخوان المسلمين في العالم).

وفي مطلع العام ٢٠١١م، شنَّت السلطات الإماراتية حملة اعتقالات واسعة في صفوف المعارضين، أعقب ذلك صدور القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥م، الذي يعطي الدولة الحق في حل الجمعيات واعتقال مؤسسيها وفق معايير فضفاضة تملك الحكومة لوحدها حقّ تأويلها، وامتدت حملات التّعسف لتشهد الإمارات ١٥ حالة سحب جنسية، أغلبهم من الإسلاميين حسب المرصد الدولي للعدالة وحقوق الإنسان.

في يوليو/تموز ٢٠١٨م، قضت دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا بأبو ظبي في الإمارات بالسجن على ٦٩ إسلاميًا آخرين بتهمة محاولة الإطاحة بالحكومة ومعاقبة جميع المتهمين حضوريًا وغيابيًا في قضية (الخلية الإخوانية)، المتهم فيها ٣٠ مصريًا وإماراتيًا بأحكام سجن تراوحت بين ٣ أشهر و٥ سنوات، وبراءة متهم واحد من تهمتين، وتغريم ٢١ متهمًا مبلغ ٣٠٠٠ درهم، وإبعاد المحكومين المصريين في القضية بعد انقضاء فترة الحكم عن الإمارات، وحل جماعة الإخوان المسلمين في الدولة، وإغلاق كل مكاتبهم، إضافة إلى مصادرة الأدوات والأجهزة المضبوطة في أماكن عملهم ومنازلهم.

لم تكفَّ الإمارات عن اعتبار الإسلاميّين حجر عثرة أمام المشروع التّحديثي الذي يتبنّاه أبناء زايد، المشروع الذي حوّل دبي إلى عاصمة الخمور والاتِّجار بالبشر، صاحبة الحداثة الإسمنتيّة التي تجسدها ناطحات السّحاب العملاقة المليئة بالفجور والفسق، ولا يزال ذلك دافع تحرّكات أبناء زايد الذين أخذوا على عاتقهم مهمة نشر الفكر العلماني. وليس أدل على ذلك من تصريح السّفير الإماراتي بواشنطن يوسف العتيبة في تعليقه على الحصار المفروض على دولة قطر حيث قال: «الخلاف مع قطر ليس ديبلوماسيًا بقدر ما هو خلاف فلسفي بشأن رؤية الإمارات والسّعودية والأردن ومصر والبحرين لمستقبل الشرق الأوسط» ليضيف: «إن رؤية الدول الثلاث لحكومات الشرق الأوسط بعد عشر سنوات هي حكومات علمانية».

حمّلت الإمارات التيارات الإسلامية مسؤولية التطرف والإرهاب في العالم، وعملت على محاربتها في كل مكان. ولم تكتفِ بذلك، بل تآمرت ضد المنظّمات الإسلامية العاملة في أوروبا وأمريكا، واتّهمت المساجد هناك بالتّرويج للإرهاب ورعاية خطابات التّحريض والكراهية؛ حيث قال وزير التّسامح الإماراتي الشّيخ نهيان مبارك آل نهيان: «إن إهمال مراقبة المساجد في أوروبا هو السّبب في الهجمات الإرهابية هناك» ودعا الدول الأوروبية إلى تشديد القوانين في منح الرُّخص لبناء مساجد، وطرد الكثير من الأئمّة، واقترح أن تصنع الإمارات أئمّة لإرسالهم للإشراف على المساجد في أوروبا، كما احتضنت الإمارات مؤسسات إسلامية مشبوهة مثل مؤسسة طيبة ذات التوجه الصوفي.

ويأتي ذلك استجابة لاستراتيجية أمريكية في مواجهة الإرهاب الإسلامي تعتمد على خلق إسلام بديل يقوده علمانيون وليبراليون وإسلاميون معتدلون منهم الصوفيّون، فنشطت في الإمارات رموز للصوفيّة مثل الجفري، وبعض دعاة العقلانيّة والأنسنة الإسلامية، مثل عدنان إبراهيم والمقبور محمد شحرور، والأدهى من ذلك هو افتتاح معبد بوذي في الإمارات، في الوقت الذي يمارس فيه البوذيون أبشع الجرائم بحق المسلمين في بورما.

لم يقتصر التآمر الإماراتي على أمّة الإسلام حدّ التّمويل والتّخطيط والطّرق الدبلوماسية، بل تجاوزها للتّدخل العسكري المباشر؛ حيث كشفت تقارير تورط الإمارات في عمليات القتل والإبادة التي تشنّها القوّات الفرنسيّة ضدّ مسلمي مالي وأفريقيا الوسطى، وذلك باعتراف الرّئيس الفرنسيّ السّابق فرنسوا هولند، الذي أكد أن وليّ عهد الإمارات قدّم مساعدات مالية للقوّات الفرنسيّة في تدخّلها لقتال إسلاميي مالي. كما أعربت الإمارات لفرنسا عن قلقها إثر وصول الإسلاميين إلى سدّة الحكم في أفريقيا الوسطى، وأكدت أنّها على استعداد لتمويل عمليّة إزاحته عن الحكم؛ ذلك أنّه يعتبر عقديًّا قريبًا من التّيّارات الإسلامية الجهاديّة، الأمر الذي أدى لتدخّل فرنسي ارْتُكِبَتْ على إثره مجازر بشعة في حق مسلمي أفريقيا الوسطى من قبل المسيحيّين المدعومين من القوات الفرنسية. كما يحفل سجل الإمارات بتاريخ دمويّ من التدخّلات

العسكريّة في أفغانستان والباكستان خدمة للمشروع الصليبي الاستعماري، الأمر الذي دفع الجنرال الأمريكي السابق ديفيد باتريوس للتصريح بأن الإمارات هي الدولة الأقدر على قتل الإسلاميين المتشدّدين نظرًا لتاريخها الحافل بذلك في أفغانستان.

وفي إحدى الرسائل المقرصنة من بريد سفير الإمارات في الولايات المتحدة يوسف العتيبة، كتب العتيبة مخاطبًا الكاتب الصحافي في (نيويورك تايمز) توم فريدمان: «لقد حاربت أبو ظبي لمدة مئتي عام السعوديين بسبب الوهابية، لدينا من التاريخ السيئ مع السعوديين أكثر مما لدينا مع أي جهة أخرى، لكن مع مجيء محمد بن سلمان فإننا نرى تغيّرًا حقيقيًا يحدث؛ ولهذا نشعر بالنشوة. أخيرًا بدأنا نرى الأمل، ونحن في حاجة إلى رؤيته ينجح».

الأدوات الإماراتية المستخدمة للحرب على الإسلام السياسي:

١- مؤسسة مؤمنون بلا حدود:

بين يدي الانقلاب العسكري في مصر تحديدًا في (مايو/أيار) ٢٠١٣م، وبدعم إماراتي، تأسست تلك المؤسسة للدراسات والأبحاث، والتي تتخذ من المغرب العربي مقرًا لها، ويشغل منصب مديرها العام هناك السوري محمد العاني، ولديها فرعان في القاهرة وعمّان، ويتولى منصب المدير التنفيذي للمؤسسة الدكتور أحمد فايز من الأردن، وتضم المؤسسة عددًا كبيرًا من الباحثين والكتّاب العرب والأجانب، ويصدر عنها ٣ مجلات:

- الباب: مجلة فصلية محكمة تُعنى بالدين والسياسة والأخلاق.
- يتفكرون: مجلة فكرية ثقافية فصلية.
- ذوات: مجلة ثقافية عربية إلكترونية.

ومؤسسة (مؤمنون بلا حدود) هدفت إلى خوض المواجهة ضد فكر الحركات الإسلامية مدعيةً بدورها (أنسنة الدين)، وكرست اهتمامها نحو دراسة منظومة الأفكار المؤسسة للعقل الثقافي الكلي في المنطقة، وسعت في الشق العملي إلى: (اختبار اجتهادات المفاعيل الثقافية والفكرية والمجتمعية في الفضاء العربي الإسلامي، نظريًّا وواقعيًّا، في وجه حركات الإسلام السياسي). وسلكت إلى ذلك (سبيل النقد المنفتح في مراجعة كافة الأفكار دون انحياز إلا لما يحقق مصلحة الإنسان في واقعه ومعاشه)، وجعلت أهدافها كما جاء على موقعها:

- تفكيك الأسس والقواعد الفكرية لظواهر الفكر والثقافة المغلقة والإقصائية.
- دعم الدراسات والبحوث الاجتماعية والفكرية والدينية القائمة على أسس علمية وعقلانية.
- بناء الكفاءات العلمية والكوادر البحثية القادرة على البحث العلمي في قضايا التجديد والإصلاح الثقافي والديني بشكل معمَّق ورصين.
- تنسيق ودعم التواصل والتعاون بين الباحثين والمفكرين والمؤسسات الذين تتقاطع اهتماماتهم وأعمالهم مع رسالة المؤسسة.
- إيصال صوت التيار التجديدي الجاد لمختلف الشرائح الاجتماعية.

وتجتهد تلك المؤسسة في إعادة إنتاج

فكر من تعتبرهم أصحاب رؤى تنويرية مثل: السوداني محمد أبو القاسم حاج حمد مؤلف كتاب الحاكمية، ومحمد شحرور، وحسن حنفي اليساري مُنزّل أفكار اليهودي باروخ إسبينوزا حول التوراة على القرآن الكريم، كما أحيت كتابات نصر حامد أبو زيد التي كانت محط جدل خلال تسعينات القرن الماضي.

كما انفتحت المؤسسة على أقلام اشتهرت بقراءات تجفيفية للثقافة الإسلامية مثل عبد المجيد الشرفي، وأقلام دأبت على الكتابة ضمن خطوط مختلفة كاللبناني رضوان السيد الذي شارك في منتدى تعزيز السلم الأهلي في المجتمعات الإسلامية، والذي أعلن غير مرة أن «فشل حركات الإسلام السياسي كان مدويًّا، سواء تعلق الأمر بتجربة الإخوان المسلمين أو التيارات السلفية أو دعاة ولاية الفقيه»، ودعا في مناسبات عديدة للإبقاء على دور المؤسسات الدينية التقليدية كالأزهر في مصر والزيتونة في تونس والقرويين في المغرب والمؤسسة الدينية في السعودية مع إعادة تأهيلها وتحريرها من نفوذ الإسلاميين وأجهزة الحكم الدكتاتورية.

٢- المؤسسة الإعلامية:

أنتجت أبو ظبي للموسم الرمضاني ٢٠١٩م، مسلسلين تاريخيين يعرضان لسيرة أشهر قطبين من أقطاب الصوفية وهما الحلاج وابن عربي، حمل العمل الأول اسم (العاشق... صراع الجواري) أما العمل الآخر الذي يؤرخ لحياة محيي الدين بن عربي فقد جاء بعنوان (مقامات العشق)، وفتح توجه الإمارات لإنتاج هذين العملين باب السؤال عن الهدف من إحياء مثل هذا النوع من الشخصيات، طبعًا الدافع معروف ولا يخفى على أحد، فهذا هو النموذج الإسلامي الذي تريد الإمارات تقديمه للشباب المسلم بعيدًا عن نموذج العالم المجاهد كابن تيمية والعز بن عبد السلام وأمثالهم.

كما أطلقت الإمارات موقعًا الكترونيًا جديدًا يستهدف تشويه الدين الإسلامي وعمل الجاليات المسلمة في أوروبا، أسمته (المجهر الأوروبي لقضايا الشرق الأوسط) يديره بشكل مباشر علي راشد النعيمي أحد أقطاب رجال الأمن والمخابرات الإماراتية وأحد المقربين من ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد. وعملُ الموقع يعتمد على السعودي المثير للجدل كامل الخطي المعروف بمواقفه المعادية للتجمعات الإسلامية غير الوهابية، وبهجومه المعلن وغير المعلن على عمل الجاليات المسلمة في أوروبا.

ويتولى إدارة تحرير الموقع الكاتبة الإيطالية اليمينية سارة برزوسكيويتش التي تعرف عن نفسها بأنها طالبة دكتوراه في جامعة القلب المقدس الكاثوليكية في ميلان، وقد عملت كباحث زائر في برنامج التطرف في جامعة جورج واشنطن، تتجاوز الموازنة المخصصة للموقع مليون وثلاثمائة ألف يورو سنويًا، وتعوِّل عليه الإمارات لتعزيز وجودها في أوروبا ومحاربة أي أنشطة لخصومها فضلًا عن تشويه منظمات الإسلام السياسي.

٣- إعادة صياغة المعرفة على النموذج الغربي:

يسعى حكام الإمارات لفرض نموذج معرفي يصادم ما يؤمن به جمهور الناس، سواء داخل الإمارات أم خارجها، ويشمل هذا النموذج المعرفي الأفكار والقيم والأنظمة والرموز التاريخية، إذ تسهم الإمارات بواسطة مراكز بحثية ودور نشر وبرامج حوارية في الترويج لمجموعة من مفكري تجديد الخطاب الديني وإعادة بناء العقل الإسلامي من أمثال نصر حامد أبو زيد ومحمد أركون وباسم يوسف وعدنان إبراهيم وغيرهم. كما يظهر الداعية الأميركي حمزة هانسن من بين من تم استقطابهم من قبل الإمارات، وقد عيَّنه البيت الأبيض مستشارًا للعلاقات مع العالم الإسلامي عقب أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١م، وقد طاف عددًا من البلدان العربية طلبًا للعلم، واعتنق الطريقة النقشبندية. ويحرص هانسن على زيارة زعيم الطريقة النقشبندية في قبرص ناظم حقاني، وتربطه علاقة وطيدة بالشيخ عبد الله بن بيّه الذي وظف هانسن معارفه في أمريكا لصالحه.

٤- مؤسسة طابة:

تم الإعلان عن تلك المؤسسة باكرًا؛ حيث تم تأسيسها سنة ٢٠٠٥م، والذي تزامن مع بزوغ نجم الداعية علي الجفري، ذي الأصول الحضرمية وابن المدرسة الصوفية العريقة في اليمن؛ حيث بدأ ضخّ المال الإماراتي لصالح الشيخ علي الجفري ليوسّع علاقاته ويستقطب شخصيات إسلامية لها وزنها ومرجعيتها الشرعية المعتبرة في العالم الإسلامي، وكان من ضمن هيئتها الاستشارية الدكتور محمد سعيد البوطي، والشيخ عبد الله بن بيّه، كما أُنشئت عدة دور نشر، من أبرزها دار الفقيه في أبو ظبي، ودار الوابل الصيب، ودار الـمُقَطَّم في القاهرة، إضافة لإنتاج العديد من البرامج الدعوية التي روّجت للجفري في مصر وسمحت له ببناء علاقات وطيدة مع بعض مشايخ الأزهر المتنفذين، وعلى رأسهم المفتي السابق علي جمعة، والذي عن طريقه تنفَّذت الإمارات بعدد من المشاريع في الأزهر وقدمت منحًا باذخة له.

كما لا يخفى على أحد دعم الجفري المتواصل لنظام بشار الأسد على حساب الشعب السوري الذي يتعرض لعملية قتل وتهجير ممنهجة، بداية من مشاركته في مؤتمر (التصوف منهج أصيل للإصلاح) الذي أقيم في القاهرة في ٢٤ من سبتمبر ٢٠١١م، من أجل دعم نظام الأسد، وشارك فيه رموز مؤسسة (طابة) إذ أعلن الحاضرون في المؤتمر أن ما يحصل في سوريا ليس ثورة بل فتنة، مما يؤكد أن القضية موقف صوفي عام وليس خطأ فرديًا!!

ومن هنا يظهر لنا كيف أن التيار الصوفي لم يعد تيارًا دينيًا مهمته البحث عن الحقيقة وتهذيب النفس في عبادة الله، بل تحوَّل إلى جماعات تحشد نفسها في حقل السياسة وتنفيذ مخططات لها أبعادها السياسية وأهمها مساندة الحاكم، والدعوة إلى طاعة أمره.

الربيع العربي وإحكام القبضة الإماراتية على الأزهر:

كلنا يعلم أنه ما كان لأحد أن يتولَّى منصبًا هامًا في الأزهر، ما لم يكن في دائرة رضى نظام حسني مبارك وحزبه الوطني. ويذكر الجميع أن مبارك عندما أصدر قراره بتعيين

أحمد الطيب شيخًا للأزهر، وكان وقتها عضوًا بلجنة السياسات في الحزب الوطني، رفض الاستقالة من الحزب حتى يرجع مبارك من رحلته العلاجية في ألمانيا ليستأذنه بخصوص الاستقالة، وهذا ما أثار حفيظة قوى ثورة ٢٥ يناير لبقاء أحمد الطيب في منصبه، واعتبار المشيخة أحد أوكار فلول نظام مبارك.

ولعل ارتباط شيخ الأزهر المعروف بلجنة سياسات الحزب الوطني المنحل والرفض الثوري له هو ما دفع مشيخة الأزهر للبحث عن طرف سياسي يتولاها ويدعمها، وهنا بدأت اليد الإماراتية تعبث بمشيخة الأزهر وتتحرك فيها كما تريد، وظهرت معالم المشروع الإماراتي لاستخدام الأزهر كواجهة لضرب الحراك الإسلامي، وذلك من خلال مشروعين:

المشروع الأول: إنشاء ما عرف بمكتب رسالة الأزهر الذي كان من مهامه مراجعة خطاب الأزهر وإعادة النظر في مقرراته، والإشراف على الأروقة العلمية في الجامع الأزهر. وقد عُيّن مسؤولًا عنه أسامة الأزهري، تلميذ علي جمعة المقرّب وأحد المتصلين اتصالًا مباشرًا بعلي الجفري. وقد تولى أسامة الأزهري بعد انقلاب السيسي منصب مستشار الشؤون الدينية برئاسة الجمهورية، ولا زال يشغله رغم صغر سنّه وقلّة خبرته مقارنة بشخصيات أزهرية أخرى، وهو -على الأغلب- أحد الذين تعتمد عليهم الإمارات في إحكام القبضة على الأزهر، من خلال إبعاد أي شخصية قد تؤثر على النفوذ الإماراتي فيه، بل بإمكانه ردع شيخ الأزهر نفسه إذا حاول الخروج من دائرة السيطرة عليه. والصحف المصرية تشهد على الهجوم العنيف الذي شنّه أسامة الأزهري على شيخ الأزهر أحمد الطيب عندما رفض طلب السيسي بإصدار فتوى تمنع وقوع الطلاق الشفهي.

والمشروع الثاني تمثل في إنشاء الرابطة العالمية لخريجي الأزهر الشريف، والتي تحولت فيما بعد إلى المنظمة العالمية لخريجي الأزهر الشريف، والهدف من هذه المنظمة التي يرأسها شيخ الأزهر استقطاب طلبة الأزهر خاصة من الوافدين وتعبئتهم بالخطاب الديني الذي تروّج له الإمارات، وكذلك منعهم من التعرّف على الحراك الإسلامي والعمل على تشويهه، كما مثّلت هذه المنظمة عامل جذب لكثير من علماء الأزهر من خلال ما توفره لهم من رحلات خارجية ومكافآت مالية تجعلهم موالين لهذا التوجه. وقد بدأت المنظمة بافتتاح فروع لها في بلاد إسلامية مختلفة، والمطلع على برامجها يجد أنها تحارب تيارات الإسلام السياسي بذريعة مواجهة الإرهاب والتطرف.

هذا إضافة إلى مشاريع أخرى تمثلت في إنشاء قنوات فضائية كقناة أزهري، ودور نشر ومراكز بحثية من أبرزها جمعية المكنز الإسلامي، ودار الفُلك التي يديرها أشرف سعد الأزهري، أحد المقربين إلى علي جمعة، والتي تستقطب أيضًا طلبة وأساتذة الأزهر على السواء، بما تضخه الإمارات فيها من أموال.

مؤتمر جروزني لأهل السنة والجماعة ومجلس حكماء المسلمين:

بعدما بدأت ملامح التحالف السعودي الإماراتي تظهر في العلن ووقوع محمد بن

سلمان تحت نفوذ وتأثير محمد بن زايد، والذي يبدو أن من نتائجه تحجيم الخطاب السلفي، باستثناء (السلفية المدخلية) التي لا زالت الحاجة إليها قائمة في بعض بؤر التوتر كليبيا، لدعم مشروع حفتر العسكري. هذا التقارب دفع الإمارات إلى أن تخطو بمشروعها خطوة متقدمة، من خلال عقد مؤتمر جروزني عام ٢٠١٦م، بعنوان (أهل السنة والجماعة) والذي كان على أساس طائفي وإقصائي؛ الغرض منه حصر مصطلح أهل السنة والجماعة في التوجه الذي تتبناه الإمارات. وكان مناسبةً لتهميش السلفية ومهاجمة الحركات الإسلامية، كما كان الهدف من المؤتمر إيجاد منافذ من خلاله إلى المدارس الإسلامية العريقة (كالزيتونة في تونس والمدرسة الحضرمية في اليمن)، لاستخدامها في الواجهة إلى جانب الأزهر، من خلال استقطاب شخصيات من هذه المدارس وتصديرها كواجهة لهذا التوجه.

ورغم الإقصائية والطائفية التي عقد على أساسها المؤتمر، إلا أن إحدى مخرجاته كانت تأسيس مجلس حكماء المسلمين برئاسة أحمد الطيب شيخ الأزهر، والذي يمكن اعتباره (أي المجلس) الغطاء الديني للسياسة الإماراتية في المنطقة وأحد المروِّجين لها.

الخطاب الديني في المشروع الإماراتي:

مشروع الإمارات للسيطرة على المؤسسات الدينية، وعلى رأسها الأزهر، وتوظيفها لخدمة سياستها والترويج لها أتى كردة فعل عن صعود الإسلاميين، والذي بلغ أوجه بعد الربيع العربي. ومن السذاجة الاعتقاد بأن للإمارات مشروعًا إسلاميًا حقيقيًا، والراصد لخطاب هذا المشروع وبرامجه يجدها تركز على:

١- قضايا الإرهاب والتطرف في سياق جعل جماعات الإسلام السياسي هي المسؤولة عن هذا الإرهاب والتطرف، وهذا يظهر جليًا وواضحًا في برامج الرابطة العالمية لخريجي الأزهر، ومؤتمر تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة الذي ينعقد دوريًا في أبو ظبي، والذي يقدم التيارات الإسلامية كعامل فوضى وزعزعة للمجتمعات.

٢- إعلاء الخطاب الصوفي الروحاني وتجريده من معانيه العملية، ومحاولة جعل الدين من خلاله علاقة روحانية بين العبد وربه، وليس له علاقة بالحياة خاصة السياسية.

٣- خلق تصور في الوعي المجتمعي يحصر علماء الشريعة في الجانب الروحي والوعظ، واستحضار حالة المقارنة الذهنية لهم مع رجال الأديان الأخرى، في محاولة لرهبنة الدين الإسلامي. ولعل لقاء الأخوة الإنسانية الذي جمع شيخ الأزهر ببابا الفاتيكان في أبو ظبي هو أبرز مظاهر ذلك.

٤- غض الطرف عن التوجهات العلمانية والتنويرية المحاربة للشريعة والمشوهة لها تحت ذرائع التجديد، والتبرير لها أحيانًا، خاصة في ما يتعلق بالشأن السياسي، وهذه التوجهات تدعمها الإمارات أيضًا وعلى رأسها منظمة مؤمنون بلا حدود كما مر معنا.

٥- توفير الغطاء الديني لسياسات التطبيع مع الكيان الصهيوني التي يقوم بها النظام الإماراتي والسعودي والمصري على قدم وساق، ولممارسات الاستبداد السياسي، من خلال الفتاوى والتنظير الفقهي المتكلف.

٦- المشاركة الفعالة في المؤتمرات التي يعقدها الأزهر تحت عنوان تجديد الخطاب الديني، فقد شاركت الإمارات في المؤتمر الأخير الذي عقده الأزهر في بداية هذا العام، وقد طالب فيه الدكتور محمد مطر الكعبي، رئيس الهيئة العامة للأوقاف بدولة الإمارات العربية المتحدة بتصحيح المفاهيم المغلوطة للشباب عن حقيقة الإيمان والإسلام والانتماء للأوطان وحقيقة الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكذلك شرح مفهوم الردة شرحًا دقيقًا وافيًا، «لقطع الطريق على تدليس الجماعات الإرهابية بتأويلها المغلوط للنصوص وليِّ عنقها واجتزائها من سياقها». وأضاف الكعبي، خلال كلمته في الجلسة التي ناقشت دور المؤسسات الدينية الأكاديمية في تجديد الفكر الإسلامي: «إن التفسير الخاطئ للنصوص التي تبثُّها الجماعات الإرهابية للشباب وحثَّهم على العنف والقتل باسم الدين؛ جعل الصورة النمطية للإسلام معادية للغير ومدمرة للحضارة الإنسانية ومتعطشة لدماء المخالفين، كما روَّجت لعدم الاعتراف بالأوطان وتقسيم العالم إلى دار إسلام ودار كفر».

٧- مهاجمة صحيح البخاري ووصفه بـ(الكتاب المتخلف، وأنه لا يمكننا أن نسجن أنفسنا في كتب عمرها ١٤٠٠ عام) من قبل الأكاديمية الإماراتية (موزة غباش)، وذلك بحضور نهيان بن مبارك آل نهيان وزير التسامح. وقد سبقها الداعية المجنس إماراتيًا وسيم يوسف حين قال إنه لا يؤمن بالبخاري ولا السنة النبوية بشكل مطلق، مشيرًا إلى أن إيمانه فقط يقوم على القرآن الكريم.

مراقبة نشاط المسلمين والتضييق عليهم، والتسامح مع أصحاب الديانات الأخرى بالبلاد:

أوردت صحيفة الواشنطن بوست في تقرير لها مؤخرًا أن سيطرة الدولة في الإمارات على الإسلام تمتد إلى ما هو أعمق في الحياة اليومية للمسلمين؛ إذ تقوم الحكومة باختيار جميع الأئمة وفحصهم، وتقدم لهم إرشادات أسبوعية لخطب صلاة الجمعة، وحتى الممارسات غير الرسمية للتعلم الإسلامي يجب أن توافق عليها الحكومة. وأشارت الصحيفة إلى أن الإمارات تعتبر الحركات الإسلامية بمثابة التهديد الرئيسي لنظامها السياسي ولأمنها القومي، ولا سيما في أعقاب ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١م. وبحسب تقرير واشنطن بوست، تتسامح الإمارات مع الاحتفالات العامة المسيحية والهندوسية الكبرى ورأس السنة الصينية الجديدة، وكذلك الإعلانات والدعاية للنشاطات الدينية غير الإسلامية.

العلاقة مع كيان يهود:

يتشوق كيان يهود لليوم الذي يصحو فيه ليجد نفسه كيانًا طبيعيًا مقبولًا في المنطقة، وهذا أمر من الصعوبة بمكان طالما ظلت أحكام الإسلام وأفكاره كامنة في نفوس الأمة والتي تفرض عليها عدم قبول هذا الكيان الخبيث السرطاني في بلادنا، بل في أراضينا المقدسة، ولا يمكن أن يتم هذا إلا في ظل تحريف الإسلام وجر المسلمين جرًا للرضا بالأمر الواقع، وهذا ما يسعى له العملاء في بلاد المسلمين، وعلى رأسهم نظام السيسي والنظام الإماراتي، ويشاركهم حديثًا ابن سلمان.

لقد شهدت العلاقات الإماراتية الصّهيونية

تطورًا ملحوظًا وصل حد التّعاون الوثيق الذي تُوِّج بتعيين محمّد دحلان مستشارًا أمنيًا لولي عهد الإمارات محمّد بن زايد، ودحلان متّهمٌ فلسطينيًّا بالتّخابر لمصلحة الكيان الصهيوني، كما عُرف دحلان بوصفه رجل فتح داخل قطاع غزّة؛ حيث أنشأ المعتقلات واستهدف نشطاء حركة حماس بالاعتقال والتصفية والتجسس لمصلحة (إسرائيل).

بدأ التناغم السريّ بين كيان يهود والنظام الإماراتي بالظهور علنًا في الآونة الأخيرة، حيث استقبل الأخير شخصياتٍ رسميّة عدّة تمثّل دولة الاحتلال بشكلٍ علني، ورافقها اجتماعاتٌ سريّة لبحث سبل تعزيز التعاون بينهما في المجالين الاقتصاديّ والثقافيّ. فقد شارك وزير خارجيّة كيان يهود (يسرائيل كاتس)، المعروف بعنصريته الفجة، في مؤتمر الأمم المتحدة المناخي الذي عقد في الإمارات في حزيران/يونيو ٢٠١٩م، فضلًا عن مرافقة وزيرة ثقافة كيان يهود اليمينية المتطرّفة (ميري ريجيف) للفريق (الإسرائيليّ) خلال دوري الجودو الدوليّ في تشرين الأول ٢٠١٨م. هذا إضافةً إلى ما تداولته وسائل الإعلام بشأن زيارةٍ سريّة لرئيس أركان جيش الاحتلال السابق (غادي آزينكوت) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨م.

كما طالت العلاقات التطبيعية المجال الجويّ، بعدما هبطت إحدى طائرات شركة (موانئ دبيّ العالميّة) الحكومية، والتي تعدّ واحدة من أكبر خمس شركاتٍ عالميّة لإدارة الموانئ، في مطار اللد (بن غوريون) عدّة مراتٍ. وتربط الشركة المذكورة علاقاتٌ تجاريّةٌ مع كيان يهود، أبرزها الاستثمارات المشتركة التي تجمعها بشركة الملاحة (الإسرائيلية) زيم، والمتورّطة بشكلٍ مباشرٍ في جرائم كيان يهود بحقّ شعبنا منذ النكبة إلى يومنا هذا. تعمل شركة (موانئ دبي العالمية) بشكلٍ جديٍّ على تعزيز العلاقات التجاريّة مع كيان يهود، وهو ما دفع برئيسها التنفيذيّ، السلطان أحمد بن سليّم، لزيارة (تل أبيب) في آب/أغسطس ٢٠١٩م، لبحث سبل تعزيز هذا التعاون.

ولم تقف العلاقات التطبيعية على التطبيع التجاري، برعاية حكومية، بل تتعدّاها إلى المستوى الأمني، كما كشف تحقيق لـ (بلومبيرج) عن مشروع بنية تحتية أمنية وضعته شركة (إسرائيلية) بمهندسين (إسرائيليين) في الإمارات بقيمة ٦ مليارات دولارٍ. وفي ظل التعتيم على الصفقات العسكريّة/الأمنية المبرمة بين دولة الاحتلال وبعض الأنظمة الخليجيّة الاستبدادية، كشف تقريرٌ جديد لصحيفة (هآرتس) مؤخّرًا عن صفقة أُبرمت بين كيان يهود والإمارات لشراء الأخيرة طائرة مراقبة (إسرائيلية) متطورة قُدرت بنحو ٨٤٦ مليون دولار.

كما شاركت الإمارات جنبًا إلى جنب مع كيان يهود في مناورات عسكرية جوية، كانت الأولى في مناورة بعنوان (ريد فلاغ) في الولايات المتحدة الأمريكية، شاركت فيها جيوش من باكستان وإسبانيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتمت الثانية في قاعدة جوية يونانية... إن كل ما ذكرناه كان مقدمات لإعلان الإمارات تطبيع علاقاتها بشكل رسمي مع (إسرائيل) في ٢٠٢٠/٠٨/١٣م في خطوة تجاوزت علناً فيها كل المحرمات. ■

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع العصر (الحزام والطريق)

نبيل عبد كريم (أبو مصعب)

لا يمكننا أن نتخيل طريق الحرير على أنه طريق ممتد بين نقطتين من الشرق إلى الغرب، ولم يكن ربطًا بين تجار الغرب والصين فقط، بل كان يمر خلال مجموعة ضخمة جدًا من المجتمعات، أي كان شبكة اتصالات طرقية عالية تنقل عبرها الخير والشر؛ حيث إنها تنقل كل شيء وليس السلع فقط، فقد عرف عنه أنه وعبره تم نقل الثقافات والديانات والعادات والبضائع والأمراض والحيوانات، وكل ما يحمل وينقل، وكان نافذة بين الدول على بعضها حتى وصل كل شيء إلى سواحل أفريقيا، وسواحل البحر المتوسط في أوروبا.

إن طريق الحرير تاريخيًا هو طريق يمتد من مدينة تشان غان عاصمة الصين خلال عهد سلالتي هان والتانغ إلى أوروبا عبر آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وقد استخدم بداية للتجارة من القرن الثاني قبل الميلاد حتى القرن السادس عشر، وتم عبره نقل البضائع الصينية وأشهرها الحرير، ولذلك سمي باسمه (طريق الحرير) الذي عمل على ربط الحضارة الصينية مع غيرها من الحضارات العالمية؛ لذلك كان يعتبر هو النافذة العالمية لتواصل الشعوب عبر مقتنياتها وثقافاتها.

فقد تميزت الصين وتفردت بصناعة الحرير من دودة القز، فقد صنع أول خيط حرير قبل ٤٥٠٠ سنة، وبقي سرًا وحكرًا لها؛ حيث كان يحكم بالموت على كل من يفشي هذا السر. ولم تعرف الدول الكبرى آنذاك سر هذه الصناعة إلا بعد ٣٠٠٠ سنة من إتقان الصين لها. وقتئذ كانت الصين تتربع على عرش احتكار تلك الصناعة وتحتكرها لنفسها؛ حيث يعتبر الحرير من طقوس الإمبراطورية الصينية وجزءًا لا يتجزأ من تاريخها؛ حتى إن الحرير في بعض الأوقات كان يستخدم كالعملة للتبادل بين البشر.

ولم يكن هذا الطريق معبدًا سهل المنال، وليس طريقًا واحدًا بل هو عبارة عن عدة طرق متشابكة تشكل شبكة متصلة، وتعبر عبر قوميات وأعراق مختلفة. فكان هناك طريق منه جنوبًا يصل إلى أفغانستان وأوزباكستان وإيران غربًا، والطريق الآخر يمر عبر باكستان وكابول الأفغانية حتى رأس الخليج، ومنه يصل إلى إيران وروما.

وهو الذي ساهم في تسهيل التجارة بين الغرب والشرق، وطبعًا كما ذكرنا سابقًا بأن هذا الطريق يرتبط ارتباطًا تاريخيًا وثيقًا بشعب الهان إحدى قوميات الصين، وكان أغلب من حكم الصين من أباطرة وقادة الحزب الشيوعي والقواعد الشعبية الهامة هو من سلالة الهان التي شكلت العصور الذهبية للصين، ويبلغ عدد المنتسبين لقومية الهان حوالي ١,٣١مليار نسمة فهم يتحدثون اللغة الصينية ولكنهم

ينتمون إلى عدد كبير من الديانات وأبرزها البوذية والطاوية مع أقليات منهم مسيحية ومسلمة.

ثم إن رئيس الصين الحالي شي جين بينغ هو من قومية الهان، وسوف يلمع اسمه عالميًا لأنه سيرتبط اسمه بنقل الصين من الإقليمية إلى العالمية، وهذا الإنجاز بكل ما يحمل من صعوبات فهو تاريخ جديد للصين، وقد وصفت جريدة وول ستريت جورنال الرئيس الصيني بأنه الأقوى والأكثر تأثيرًا على الساحة الدولية.

إن المبادرة الصينية التي تحمل اسم «الحزام والطريق» هي فكرة قامت على أنقاض فكرة طريق الحرير القديم، وتهدف إلى ربط الصين بالعالم من خلال شبكة مواصلات برية وبحرية تصلها بالقارات على أعلى مستوى ليصبح أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية حتى اليوم.

وهو مشروع صيني عملاق تشارك فيه ١٢٣ دولة ترغب الصين من خلالها في تسريع وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية بما في ذلك أوروبا وأفريقيا والأمريكتين، ومن جهة ثانية تضمن وصول وارداتها من كل أنحاء العالم دون الركوع أو الخضوع إلى ضغوطات الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ ذلك ما صرح به الرئيس الصيني السابق هوجيتنا في عام ٢٠٠٣م، ووصفه بأنه حلٌّ لما أسماه «مأساة مضيق ملقا»؛ حيث يعتبر مضيق ملقا حلقة وصل بين كل من الصين واليابان وتايلاند والهند وإندونيسيا وسنغافورة وتايوان وجنوب كوريا لذلك عليه حركة ملاحة كبيرة جدًا، وهو يعتبر الطريق الأقصر للوصول إلى الصين واليابان.

لذلك كان هذا الممر هو الممر الأساسي لتزويدها بالنفط والمواد الأولية، وهذا المضيق تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية عسكريًا عبر تواجد العديد من القواعد العسكرية؛ ولعل أبرزها قاعدة دييغوغارسيا والتي تعد أكبر قاعدة دعم عسكري وبحري في العالم، وهو الأمر الذي يعني القدرة على تضييق الخناق على الصين كلما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك؛ ولذلك يعتبر أحد أهم أهداف الصين من مشروعها الجديد هو إيجاد بديل لطريق تجارتها بعيدًا عن مضيق ملقا، وذلك من خلال إيجاد طرق مختلفة عبر الدول المحيطة.

وفي نهاية عام ٢٠١٣م، تم الإعلان عن «الحزام والطريق» على لسان الرئيس الصيني شي جين بينغ» في جامعة نزار باييف بكازاخستان عن تبني الصين هذه المبادرة، والتي تستهدف إحياء طريق الحرير «حزام طريق الحرير الاقتصادي» والبحري «طريق الحرير البحري»؛ حيث يمتد طريق الحرير البحري من الساحل الصيني عبر سنغافورة والهند باتجاه البحر المتوسط. أما الفرع البري فله ستة ممرات وهي:

١ - الجسر البري الأوراسي الجديد:

ويبدأ من غرب الصين إلى روسيا الغربية، ويسمى أيضًا جسر الأوراسي الثاني، فهو يبدأ من

مدينتين: ليانيونقانغ وريتشاو الساحليتين في الصين ليصل إلى روتردام في هولندا وأنتوبرب في بلجيكا. ويمر خط سكة الحديد الذي يمتد ١٠٨٠٠ كيلومتر عبر كل من كازخستان وروسيا وبيلاروسيا وبولندا وألمانيا ليخدم أكثر من ٣٠ دولة ومنطقة، وتتقدم عمليات الإنشاءات فيه وبكل ما يتعلق بالخطوط من طرق سريعة وخطوط نقل طاقة وموانئ على نحو ثابت.

٢ - الممر الاقتصادي الصيني – منغوليا - روسيا:

وتم اقتراحه عام ٢٠١٤م من قبل الصين، وخلال اجتماع ثلاثي عام ٢٠١٤م ليصبح أول خطة تعاون متعددة الأطراف في مبادرة «حزام الطريق». وله محوران:

الأول: يمتد من منطقة بكين – تيانجين - خبي في الصين إلى هوهوت في منغوليا الداخلية ليصل إلى منغوليا وروسيا.

والثاني: يمتد من داليان وتشيانغ وتشانفتشون وهاربين وسانتشولي في الصين إلى تشيتا في روسيا.

٣ - الممر الاقتصادي الصيني _آسيا الوسطى غرب :

وهو يربط بين الصين وشبه الجزيرة العربية حيث يبدأ من شينجيانغ بالصين ويمر عبر آسيا الوسطى قبل وصوله للخليج وشبه الجزيرة العربية، وهو يعبر خمس دول (أوزبكستان -قازاخستان -قيرغيزستان – طاجاكستان-تركمانستان) و١٧ دولة في منطقة غرب آسيا منها (تركيا، إيران، المملكة العربية السعودية... وغيرها).

٤ - الممر الاقتصادي الصيني – الباكستاني:

وهو ممر يربط البلدين بمجموعة طرق سريعة معلقة ويبلغ طوله ٨٨٠ كم، وكلف حوالى ٦٥ مليار دولار مع سكك حديدية وخطوط غاز وكوابل الألياف الضوئية، ويعد أحد أهم عناصر مبادرة «الحزام والطريق» وقد تم تنفيذه عبر أنحاء باكستان، وهو عبارة عن ٣٠٠٠ كم يبدأ من كاشجار في الصين وينتهي في جوادار بباكستان، ويربط بين الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البحري للقرن ٢١ في الجنوب.

٥ - الممر الاقتصادي الصيني شبه الجزيرة الهندية الصينية:

ويمتد من دلتا نهر اللؤلؤ على طول طريق السريع نانتشونغ قوانفان وخط سكة الحديد فائق السرعة نانينغ قوانفتشو إلى هانوي وسنغافورا.

٦ - الممر الاقتصادي بنغلادش الصين ميانمار:

وهو ممر يربط بين سوقين كبيرين في كل من الهند والصين، وفي ديسمبر ٢٠١٣م، عقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل المشترك الخاص بالممر وأسفر عن إقامة آلية التعاون بين الحكومات الأربع.

فالصين تمتلك أهدافًا متعددة من مبادرة إحياء طرق الحرير ظاهره اقتصادي وباطنه أكثر من ذلك، فقد رصدت الصين ما يقارب ١,٣ ترليون دولار من أجل ذلك عبر مشاريع تجاوز

عددها التسعين حتى الآن في أكثر من ٦٠ دولة حول العالم. ومع فتحها المجال لأي دولة في العالم تريد أن تشترك في هذا المشروع متى قبلت الاستثمار الصيني في بنيتها التحتية، فهي تعرض قروضًا لإنشاء هذه البنى التحتية ولكن بفوائد للصين، وأيضًا بشرط تشغيل الشركات الصينية حصرًا فهي لا تعطي مالًا، بل تنشئ عملًا لتحصر الفائدة فيها.

وإن محاولة الصين تنمية نفوذها مع شكوك غربية حول نواياها بدأت تتزايد إزاء هذا المشروع، وظهر هذا جليًا في اقتصار مشاركة هذه الدول بتمثيل متوسط أو عدم حضور في جميع المؤتمرات التي تخص هذا الشأن، مع أنه تم توقيع عدة اتفاقيات تعاون بين بكين و١٢٦ دولة و٢٩ منظمة في إطار هذا المشروع، لكن هذه الاتفاقيات لا تنص على دعم غير مشروط للمشروع الصيني الضخم بل يقترح بعضهم التعاون وليس الدعم. وتقول صحيفة نيويورك تايمز إن الإنتاج الصناعي الصيني الفائض يعد أهم الدوافع التي تقف خلف هذه المبادرة، أما المنتقدون فيقولون إنه يعمل على تعزيز نفوذ الشركات المتمركزة في الصين، ونصب أفخاخ من الديون للبلاد التي تستفيد من القروض التي تمنحها المصارف الصينية.

ولكن الصين قامت برسم مخطط مبني على المصالح لكل دولة؛ حيث إن هذا المشروع وضع بعناية بحيث يكون مردود أرباحه يطفو بالفائدة على كل بلد يعبر فيها، إما بإضافة للمنتج (أي تترك الصين بعض منتجاتها ناقصة لتكمل في دول التشارك الاقتصادي قبل ذهابها لسوق البيع) فيكون فيه نوع من التشارك الاقتصادي في بناء منظومة اقتصادية كبيرة، وكذلك ما تحصل عليه الدول التي تعبر البضائع منها من أرباح تضاف على الناتج القومي لكل منها وما تحصل عليه من تسهيلات مالية تقدمها البنوك الصينية؛ حيث قدمت المصارف الصينية قروضًا تتراوح قيمتها بين ١٧٥ و٢٦٥ مليار دولار؛ وبذلك تكون رغبة الدول في المشاركة في المشروع ذات طابع اقتصادي ظاهرًا؛ لأنه سوف يدعم اقتصاد كل دولة، وبما أن الصين تعتمد خطة الدقة والحذر مع الاستمرار في الدفع والتقدم نحو تحقيق هدفها هذا دون النظر إلى الزمن بشكل أساسي، فهي تعمل بسياسة الليونة مع حزم للاستمرار قدمًا؛ لذلك كان لكل اتفاقية واقعها وحيثياتها بحيث تضمن الصين تقدم المشروع بالشكل الذي رسمته له.

أما كيف ينظر الصينيون لهذا المشروع؟

إنه يلقى صدًى جيدًا، وذلك لعدة أسباب يحققها هذا المشروع للشعب الصيني منها على سبيل الذكر لا الحصر:

-خلق فرص عمل للشركات والشعب الصيني خارج الإقليم، فهو المستثمر الأول في مشاريع البنية التحتية في الدول التي يشملها المشروع.

- النقل السريع والآمن دون قيود بين الصين ودول العالم حيث تعتبر الصين مصنع العالم الكبير، فيستفيد الشعب الصيني

بتصدير كل ما ينتج، ويسهل وصول المواد الأولية له، وانخفاض أسعار النقل الذي سوف يطول الجميع.

- الخروج من الهيمنة البحرية الأمريكية وهذا أهم البنود، حيث إن أكثر من ٨٥٪ من البضائع الصينية الصادرة والواردة تمر في مناطق نفوذ السيطرة والملاحة البحرية الأمريكية، وهذا يعود إلى الضعف العسكري والسياسي الصيني؛ لذلك تعمل الصين على تغيير واقعها السياسي وتقوية قوامها العسكري بما يليق مع ما تتطلع إليه، ويساعدها في الانطلاق لواقع دولي جديد من خلال حماية هذا المشروع - الحزام والطريق - مستقبلًا وليس في هذه الأيام.

- فتح المجال لجعل الغرب الصيني الفقير مماثل للشرق الصيني الغني؛ وبذلك تكون قد اهتمت بمسألة هامة وهي مسألة الفقر في الصين؛ مع أن الصين تتبع النظام الرأسمالي وليس لها نظرة اقتصادية خاصة؛ ولكن تعتبر محاولة في رفع مستوى الرفاهية لعموم الصين.

أما بالنسبة لأوروبا:

لقد اقتحمت الصين اليونان مع علمها بأن القارة العجوز ترفض التمدد الصيني فيها؛ ولكنها استغلت الوضع الاقتصادي لليونان بعد أزمتها الاقتصادية، وحصلت على٥١٪من ميناء بيريوس قرب العاصمة أثينا عام ٢٠١٦م؛ ولكن تعتبر دخول إيطاليا هي الضربة القوية؛ حيث إنه بعد الزيارة الناجحة التي قام بها الرئيس الصيني شي جين بينغ لإيطاليا وموناكو وفرنسا في أواخر شهر مارس/آذار عام ٢٠١٩م، وتوجه رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ يوم ٨ أبريل من نفس العام إلى أوروبا في زيارة إلى بروكسيل لعقد الاجتماع الحادي والعشرين بين قادة الصين والاتحاد الأوروبي، وهذا يدل على التوجه الصيني نحو أوروبا. وخلال هذه الزيارات أصبحت إيطاليا أول عضو في مجموعة السبعة -G٧-التي توقع مذكرة التفاهم - الحزام والطريق - مع الصين. أما دول شرق أوروبا التي أطلقت التعاون (١+١٦) عام ٢٠١٢م، وتم استكمال جميع الدول الستة عشر إلى مبادرة الحزام والطريق، واليوم نجد حجم التجارة بين الصين وأوروبا يستمر في التوسع.

وعبر كثير من التغيرات الحالية والقادمة والتي لم تحدث منذ مئة عام تجعل أوروبا تتطلع إلى مزيد من التعاون للخروج من الهيمنة الأمريكية؛ ولكن يبقى كثير من التخوفات لديهم إزاء هذا المشروع منها:

- الحد من تسويق البضائع الغربية إلى المناطق الشرقية والغربية من أفريقيا وبعض مناطق أوروبا؛ لأن المنتج الصيني سوف يكون أرخص سعرًا، وقد يعادله في الجودة لعوامل تتميز بها الصين من يد عاملة رخيصة وقوة إنتاج... وغيرها مما يتيح للمنتج الصيني المنافسة بقوة. ومع أن الصين تحاول طمأنة الأوروبيين بحيث إن المشاركة الاقتصادية بينهما قد تقدم الصين فيها تسهيلات كبيرة وبعض التنازلات حتى ولو في أول انطلاق هذا المشروع.

- وأيضًا يتخوف الأوروبيون من طبيعة الاستثمارات الصينية؛ حيث إنها تحاول الاستثمار في قطاعات حساسة جدًا كالقطاع النووي والتكنولوجيا والجيل الخامس وهذا يعود إلى حاجة الصين للوصول إلى كامل التطور الأوروبي.

ويتساءل الأوروبيون: ماذا بعد هذه السيطرة؟ وإلى أين سوف تقودهم؟ أنهم يعلمون أنه بعد الهيمنة الاقتصادية تأتي الهيمنة السياسية، ويبقى الباب مفتوحًا على مصراعيه مع أوروبا والأحداث القادمة.

أما بالنسبة إلى أهم دول الجوار

اليابان:

إن وجود استثمارات صينية ضخمة لتطوير البنى التحتية يخدم المصالح اليابانية من جهة، ومن جهة أخرى تتخوف من توسع جيو_ استراتيجي للنفوذ الصيني في المنطقة؛ ولكنها شاركت في المبادرة حيث أعلن الوزير الأول الياباني في ٢٠١٧م عن دعم دولته المشروط لهذه المبادرة. وفي مايو ٢٠١٨م تم توقيع اتفاق للتعاون الاقتصادي مع الصين.

روسيا:

تحمل نفس المخاوف اليابانية؛ ولكنها تطمح إلى تطوير بعض أقاليمها مثل سيبيريا والشرق الأقصى الروسي، وخاصة في ظل العقوبات بسبب أزمة أوكرانيا؛ ولكن تبقى روسيا حذرة من إقامة أي مفاوضات ثنائية بين دول أعضاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والصيني.

الهند:

إن العداء بين الهند والصين حقيقي، وهو قد وصل بدرجات متفاوتة إلى حافة الحرب سنوات (٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٧)م، ومؤخرًا كانت المناوشات التي اندلعت في وادي جلوان بمنطقة لاداخ، وقد أدت إلى مازق عسكري ودبلوماسي بينهما؛ حيث ذكرت صحيفة بيزنس ستاندرد «أن أكثر من ٥٠٠٠ جندي صيني من جيش التحرير الشعبي اقتحموا خمس نقاط في لاداخ، أربعة على طول نهر جالوان، وواحدة بالقرب من بحيرة بانجونج. ناهيك عن الصراعات حول التنقيب على النفط والغاز ومشاكل الصيد... وغيرها.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تقف في صف الهند دائمًا، وقد صرح رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي ببيان قال فيه « **إنني قلق للغاية من العدوان الصيني المستمر على طول خط السيطرة الفعلية على الحدود بين الهند والصين، وتثبت الصين مرة أخرى أنها على استعداد للتنمُّر على جيرانها بدلًا من حل النزاعات وفقًا للقانون الدولي.**» (مجلة فورين أفيرز الأمريكية التي تصدر عن مجلس العلاقات الخارجية بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١م) فبعد وصول عملاء أمريكا إلى الحكم زاد العداء بين البلدين بتزكية أمريكية، فالهند تعارض هذه المبادرة، فلم تحضر المنتدى في مايو ٢٠١٧م، وانتقدت المبادرة في قمة «منظمة شنغاي للتعاون عام ٢٠١٨م واعتبرتها مساسًا لسيادتها

وخاصة الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني الذي يعبر منطقة جيلجيت في إقليم كشمير المتنازع عليه.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

إن الولايات المتحدة متنبهة جيدًا لما تحاول الصين فعله، وتحاول محاصرتها منذ زمن طويل بجعل الصين منشغلة بالمشاكل الداخلية ومع دول الجوار داخل الإقليم؛ حيث نجد أنه في ٢٠١٠/١/٢٩م أعلنت إدارة أوباما أنها أبلغت الكونغرس الأمريكي عن خطتها ببيع أسلحة لتايوان بقيمة ٦,٤مليار دولار تضمنت طوربيدات متطورة من طراز (ام كي ٤٨) بيان صادر عن الوكالة التعاون الأمني والدفاع الأمريكي (DSCA). وتصريح وزير الدفاع الأمريكي أثناء زيارته لليابان في ٢٠١٢/٩/١٦**أن هذا النزاع بين الصين واليابان في موضوع الجزر يمكن أن يتسع، وقال إنه قلق من هذه الاستفزازات التي قد تدفع أحد الطرفين إلى ارتكاب خطأ يؤدي إلى نزاع.** وكما جاء في جواب سؤال أمير حزب التحرير حول نزاع الجزر بين الصين واليابان بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٠م:

«... وهكذا فإن أمريكا ضربت عصفورين بحجر واحد، وذلك بدفع اليابان للمطالبة بالجزر... فمن جانب وتّرت الأجواء بين الصين واليابان لتبقى حاجة اليابان للوجود الأمريكي قائمة، ويسهل قبوله لدى الناس في اليابان، ومن ناحية أخرى فأمريكا تريد إشغال الصين دائمًا بقضايا إقليمية متوترة؛ وذلك قطعًا لأي تطلع للصين إلى السياسة الدولية العالمية إلا في حدود إقليمها فحسب».

وفي جواب سؤال آخر له بعنوان تأثير أمريكا في سياسة الهند لمواجهة الصين بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٢م: «**... إن أمريكا عملت على توجيه الهند نحو الجبهة الشمالية للصراع مع الصين بعدما أمنت لها الجبهة الغربية مع الباكستان التي قدم حكامها الموالون لأمريكا تنازلات كبيرة للهند في فترة حكم حزب بهاراتيا جاناتا الموالي لأمريكا**».

لذلك نجد أن أمريكا حاولت منع خروج الصين من إقليمها؛ ولكن الصين بقيت تلاعب أمريكا في هذه الملفات، وبدأت هي بملف مبادرة «الحزام الطريق» لتجعل نفسها أمرًا واقعًا أمام أمريكا ظنًّا منها أن أمريكا متغافلة عن ذلك؛ ولكن الحقيقة هو انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في مسائل ذات أهمية كبيرة بالنسبة لها، ولأنها تعلم أن الصين لا تملك مبدأ تنطلق منه لحكم العالم، فهي سوف تبقى ضمن منظومة الرأسمالية ما إذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أو القائمين على هذا النظام الرأسمالي من تكرار أنفسهم؛ لذلك هم مشغولون في منطقة الشرق الأوسط لأنها هي المنطقة الوحيدة التي يمتلك أهلها مبدًا بديلًا ألا وهو الإسلام؛ لذلك نرى أنها تعمل ليلًا نهارًا، ولا تترك لحظة أو خطة لجعل الإسلام مغيبًا لفترة قادمة حتى يتسنى لهم إعادة أنفسهم ونظامهم بعد حتمية الانهيار المالي القادم **ولن يكون لهم ذلك إن شاء الله**

لذلك نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تمنع قيام هذه المبادرة، ولو أرادت لمنعت عملاءها من فتح أبوابهم أمام العملاق الصيني؛ ولكنها سمحت بذلك وهي تعي ما تفعل؛ حيث إنها بعد ضمان عدم قدرة الإسلام على الظهور كمبدأ بديل «**حسب ظنها**» فإنها:

- **أولًا** قد امتلكت مصادر النفط والطاقة والمواد الأولية التي بداخل الشرق الأوسط عبر عملائها أو مباشرة، والتي بها تستطيع خنق الصين بغض النظر عن آلية النقل.

ثانيًا أنها تعمل على توريط الصين في ملفات كبيرة منها ملف حقوق الإنسان حول ما يجري للإيغور في الصين.

واتهامات الرئيس ترامب للصين في ملف جائحة كورونا كوفيد – ١٩، وكما جاء في جواب سؤال أمير حزب التحرير بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢١م: (**... بعد أزمة وباء كورونا وجدت أمريكا حجة جديدة للنيل من الصين تحت ذرائع مختلفة، فواشنطن تتحدث كثيرًا عن ضرورة أن تتحمل بكين المسؤولية عن انتشار الفيروس وتجرُّ معها دولًا أخرى من ضمنها الهند في اتجاه المطالبة بتحقيق خاص في معهد ووهان للفيروسات**...) بحيث إن هذه الملفات تهم الجميع مما سيؤدي إلى حشد دولي ضدها وهذا سوف يؤدي إلى اتهام الصين ومحاولة تأديبها ومطالبتها بتعويضات، والغاية من ذلك ليس نشوء حرب «(وإن كان لا مانع بحرب محدودة استباقية سريعة جدًا مضمونة النتائج تفي بالغرض)» بل إجبار الصين على توقيع اتفاقيات جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو ممثلي النظام الرأسمالي من منظمات دولية قائمة حاليًا لضمان عدة أمور منها:

- إشراك الولايات المتحدة في مشروعها «الحزام والطريق» بشكل تحصل فيه على نصيب مماثل للصين على أقل تقدير.

- وضع حدود لعلاقات الدول مع الصين وتحجيم الصين نحو الخارج.

- قوانين تجعل الولايات المتحدة شريكًا في كل التطورات التكنولوجية والصناعية المقبلة مما يبقي تفوق الولايات في هذا المجال، مقابل تأمين موارد الطاقة والمواد الأولية للصين ضمن شروط وإشراف الولايات المتحدة.

- إيجاد عملة دولية تكون السيطرة فيها للولايات المتحدة أو القائمين على النظام الرأسمالي «في حال تغيب الدولار»

وكثيرة هذه الأمور، ولا يمكن حصرها الآن. ويبقى التحدي الأكبر أمام الصين في تحقيق النجاح هو تحدي مواجهة الضغوطات الأمريكية التي تسعى للحفاظ على مكانتها كقطب أوحد مهيمن في النظام الدولي بشعار أمريكا أولًا.

أما بالنسبة للمسلمين مع أنهم ليس لهم دولة الآن:

فإن الصين تبني منظومتها العملاقة على قواعد النظام الرأسمالي، وأي انهيار لها سوف تخسر أغلب ما دفعته وسوف تخضع للواقع

العالمي الجديد. وفي حال ظهر الإسلام إن شاء الله إلى الواقع كمبدأ بديل يحكم، فإن الصين حينها ملزمة بتوقيع معاهدات مع دولة الخلافة القادمة أو تخسر كل شيء؛ لأن معظم دول «الحزام والطريق» هي دول سوف تتبع لدولة الخلافة شاءت أم أبت الصين؛ لأنها جميعها من البلاد الواجب استعادتها إلى حضن الخلافة، وما هي إلا مسألة وقت فقط. وبما أن البنى التحتية هذه تعتبر ملكية عامة تخضع للدولة، وبما أن دولة الخلافة لن تعترف بأي قرارات دولية ولا بأية هيئة دولية؛ فإنها حكمًا سوف تكون ملك الدولة وقد تعقد الدولة معاهدات اقتصادية حسب رأي الخليفة؛ ولكن بعد محاسبة الصين على جميع الملفات التي تم التعامل فيها بشكل قمعي مع المسلمين. وعلى سبيل المثال:

الإيغور؛ حيث تم طمس هويتهم المسلمة عبر كل أنواع الاضطهاد وجميع الممارسات غير الإنسانية؛ وذلك بسبب الحقد على الإسلام من جهة، ومن جهة أخرى لأهمية إقليم شينغانيغ شمالي البلاد التي كانت تعرف باسم تركستان الشرقية، وأصبحت نسبة المسلمين فيها من ٩٠٪ إلى ٥٠٪؛ وذلك يعود إلى مبادرة «الحزام والطريق» الذي يعتبر شينغانيغ من أهم المدن التجارية والصناعية وذات موارد عالية، وسكوت الصين عن ما يحدث في بورما لما لديها من علاقات تجارية وبناء خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي؛ حيث قامت بمغازلة بورما بغض الطرف عن عمليات الإبادة الجماعية لمسلمي الروهينغا وتهجيرهم، مع أنه ليس للصين تاريخ عدائي مع دولة الخلافة سوى بعض المواقف: نذكر أهمها وهو معركة نهر طلاس بين الخلافة العباسية والإمبراطورية تانغ الصينية وعلى أثرها خرجت الصين من آسيا الوسطى مما أدى إلى نهاية نفوذها وتقويض تجارة الحرير وانحسار ازدهاره.

إن الصين تعتمد القوة الناعمة الناتجة لتنفيذ سياستها التوسعية باعتماد موارد غير عسكرية في المبادرة كالقوة الاقتصادية والوسائل الدبلوماسية والمقومات الثقافية، وتظهر هذه القوة من داخل النظام الدولي، ولا تملك هي مبدأ تخرج به متحدية سافرة للوصول إلى هدفها خارج القوة الناعمة، لذلك مهما تعاظم الدور الصيني يبقى داخل النظام الرأسمالي، وتبقى الصين تراهن على التغيرات القادمة التي تنذر بنظام عالمي جديد بشقَّيه من داخل الرأسمالية أو من خارجها.

وللأسف، فليس للإسلام دولة بعد حتى يغير الأوضاع الراهنة إلى ما هو خير للبشرية ويتخلص من هذه الهيمنة التي تتلاعب بمصائر الشعوب، ونسأل الله عزَّ وجلَّ أن يعجل لنا بخلافة راشدة على منهاج النبوة لتقود العالم لما هو خير له.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا ٣﴾. ■

بسم الله الرحمن الرحيم

الديمقراطية التوافقية: مزيد من الأزمات والمشاكل (١)

المهندس ناصر وحان اللهبي- اليمن

ليس غريبًا أن تستحوذ فكرة الديمقراطية على كثير من أذهان المسلمين لأن عوامل الوقت والظروف والحال التي نعيشها اليوم مؤثرة إلى حد ما، ولغياب الإسلام عن الحكم في العالم، فلم تحكم به أي دولة في وقتنا الراهن، والرواج اليوم هي للبضاعة الفاسدة، وهي بضاعة الديمقراطية والعلمانية والرأسمالية، خاصة وأنه وجد لها أسواق ومروِّجون ودعاة وبعض الزبائن المغشوشين، وفي ظل الفراغ الفكري والسياسي الذي تعاني منه أمة الإسلام، وفي ظل غياب دولة الإسلام، وفي ظل إنشاء الصراعات والنزاعات بين المسلمين من قبل أعداء الأمة من صليبيين وصهاينة ويتبعهم حكام بلاد المسلمين العملاء الخونة. ونتيجة لكل ذلك انتعشت الدعوة إلى الديمقراطية، وما أسمَوه (الديمقراطية التوافقية)، وخاصة في الدول والمجتمعات التي تخضع للاستعمار أو للاحتلال. إن فكرة (التوافق) لا توجد مثلًا في أمريكا وبريطانيا، ولا في الدول المتقدمة ماديًا عمومًا، ولا حتى في الدول المستقرَّة؛ لأن تلك الدول تلتزم بالدستور والقانون الذي تبنَّته، والناس يلتزمون بالنظام العام وفقًا للتشريعات التي يحكمون بها، ويحتكمون إليها، ويتحاكمون عليها، والتي تخالف عقيدتنا وقيمنا كمسلمين وبالتالي لا تصلح لنا. ففكرة (التوافق) توجد فقط في الدول التي لا تملك السيادة الكاملة على قراراتها، وفي الدول التي يوجد بداخلها تأثير استعماري واضح، أو دول محتلة بالفعل كالعراق وأفغانستان وما شاكلها، أو الدول التي تعاني من الصراعات والحروب بالوكالة عن الاستعمار وأذنابه كاليمن وليبيا وما شاكلها. وتوجد هذه الفكرة كذلك بشكل عام في الدول التي تسمَّى بدول العالم الثالث التي يلاحظ فيها تمدد النفوذ الاستعماري كما يلاحظ فيها المصالح الكبيرة للدول الكبرى.

لابد لنا لكي نناقش هذه الفكرة من جميع جوانبها، ولكي نوفيها حقَّها، من أن نقول إن الديمقراطية هي (توافقية) بحد ذاتها؛ لأن منشأها هو فكر الإنسان، ولأن أساسها هو (فصل الدين عن الحياة) نتيجة لصراع الكنيسة مع روَّاد الإصلاح الديني، وتعريفها هو (حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه) وهي عقد اجتماعي بين فئات المجتمع، والسيادة فيها للشعب وليست للشرع، وأن إصدار الأحكام والتشريعات يكون بالأغلبية وليس بالصواب، والديمقراطية تحترم الأغلبية ولو كانت على باطل، وتقرُّ بالحريات التي أفسدت الأرض، وبالتالي إضافة لفظة (توافقية) هي من باب ذر الرماد في العيون، ومن باب المغالطة اللفظية؛ لأن الديمقراطية في أصلها تقوم على (التوافق)، وهي كغيرها من الألفاظ التي يتم رميُها في البيئة الإسلامية لكي يتوهَ المسلمون في المسمَّيات، وتحصل الملهاة عن المفاهيم الصحيحة كالدولة المدنية الحديثة، فقد أضافوا لفظة (حديثة) كلفظة (توافقية) بالرغم

من أننا نحكم بالدولة المدنية منذ دخول النظام الجمهوري إلى اليمن، وسوف نتناول في بحث (الديمقراطية التوافقية) خمسة عناصر توضحها توضيحًا تامًّا، وبالتالي يتأتَّى لنا أن نحكم عليها حكمًا صحيحًا يطابق واقعها.

وهذه العناصر الخمسة هي: مرجعية التوافق، وموضوعه، وأطرافه، وغايته، ونتائجه.

١- أما مرجعية فكرة التوافق، فإنها تستند إلى العديد من المرجعيات كالنظرة الوطنية أو القومية أو الطائفية أو السلالية أو العلمانية. وهذه الفئات والطوائف المختلفة المشارب، والمتباينة في الرؤى والأفكار والعمالة، والموجَّهة بتوجيه الاستعمار، لا بد من أن تقرَّ بإقصاء الشريعة الإسلامية كأساس للتوافق، وأن تكون الديمقراطية هي المرجعية، وبالتالي عدم الإقرار بمرجعية واحدة للتوافق أو الحوار؛ ومن هنا قالوا: (لا مرجعية للحوار، ولا سقف له) والنتيجة هو الاختلاف والتباين، وبعدها الاقتتال والاحتراب. وما مؤتمر الحوار في اليمن والعراق وليبيا ولبنان وأفغانستان وغيرها إلا دليل بيِّن وواضح على ذلك. فأي توافق وصل إليه هؤلاء الأعداء؟، وأي مرجعية اعتمدوا عليها؟، وأي ديمقراطية تبنَّوها؟. وإذا قالوا التوافق (الوطني) والوطن يتسع للجميع بوصفه الأساس أو المظلة الذي تستند إليه الفكرة وتستظل بظلها. فـ(الوطن) في هذه الحالة يعني الكيان المصنوع من الاستعمار بعد تغيير التاريخ والجغرافيا، ويعنون به أيضًا جميع التيارات الفكرية والسياسية الفاعلة والمعترف بها من قبل النظام التي يضمها ما يسمى بـ (الوطن) على ترابه. فالمرجعية في الحوار الوطني - كما يزعمون - تعترف بشتى الأفكار والتيارات الموجودة التي تعترف بالنظام السياسي القائم داخل حدود (الوطن) سواء أكانت صحيحة أم باطلة، عادية أم شاذة، تخالف الإسلام أم توافقه. وعلى سبيل المثال يُعترف في العراق بالصابئة وعبدة الشياطين والآشوريين في الحوار (الوطني)، بينما لا يُعترف بتيارات المقاومة الإسلامية. ويُعترف كذلك في كثير من البلدان الإسلامية بتيارات فكرية واضحة العمالة لأمريكا كتيارات الليبرالية الجديدة، بينما لا يُعترف بحزب التحرير لأن فكره الداعي إلى إقامة الخلافة يتعارض مع النظام السياسي الموجود، ومع الأفكار العلمانية. إذًا، فالتوافق لم يكن للشعب فيه ناقة ولا جمل، بل كان لتيارات عمل الغرب على إنعاشها ودعمها ومساندتها حتى تصل إلى الحكم لتحقيق مصالحه، وخاصة عندما يرعى التوافق والحوار ممثلين عن منظمة الصليب العالمي (الأمم المتحدة) والمرجعية هي القوانين الدولية التي تخالف عقيدتنا وأحكام ديننا العظيم.

إن هذه المرجعية لفكرة الحوار (الوطني) أو (التوافق الديمقراطي) تخالف تمامًا مرجعية الحوار أو الجدال في الإسلام، بل إنها تخالف اعتبار الإسلام الأساس الوحيد في مرجعية أي شيء، وهذا يناقض قوله تعالى:﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾، والذي يجعل أساس التحاور والتحاكم الوحيد الكتاب والسنة، وبالتالي فلا يجوز في الإسلام أن يُعترف بأي تيار فكري لا يستند

إلى الكتاب والسنة بوصفه أساسًا ومرجعية ومرتكزًا ومقياسًا؛ ومن هنا كانت مرجعية فكرة (التوافق الديمقراطي) مرجعية باطلة شرعًا بالنسبة لنا كمسلمين؛ لأنها تستند إلى تعددية فكرية وعقائدية مخالفة لعقيدتنا الإسلامية، ولا تستند إلى الكتاب والسنة فقط. وإذا ما أضيف إلى ذلك أن الديمقراطية كمرجعية للحوار تقوم على تنازع الحاكمية على الأرض مع الله، أي من الحاكم على الأفعال والأشياء بالحل والحرمة، وبالجواز وعدم الجواز، وبالفعل والترك، هل هو الله أم الإنسان؟ فالله هو الحاكم وليس الإنسان. والله هو المشرع وليس الإنسان، قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾، وقال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ وقال جلَّ من قائل: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾. بينما الديمقراطية تقول إن الإنسان هو المشرِّع، وهو الحاكم، وهو الذي يصدر التشريعات والقوانين بفصل الدين عن الحياة والدولة؛ لهذا لن يصلح حال المسلمين إلا بتحكيم الإسلام، وجعل العقيدة الإسلامية هي المرجعية الوحيدة للحكم على الأفعال والأشياء، وعلى الالتزام التام والكامل بالتطبيق والتشريع.

٢- وأما الموضوع الذي تقوم عليه فكرة (التوافق الديمقراطي) فإنه يتناقض مع العقيدة الإسلامية والأحكام الشرعية تناقضًا صريحًا؛ لأن الموضوع هو التشريع، وهذا التشريع أساسه في الديمقراطية هو (فصل الدين عن الحياة) ومنه (فصل الدين عن الدولة)؛ لأن الفئات والشرائح والطوائف الوطنية والقومية والعلمانية لا ترضى بالإسلام أساسًا للحكم، وما على التيارات الإسلامية إلا التنازل عن الإسلام وأحكامه، كما فعلت جماعات الإسلام المعتدل، أو الخروج عن الديمقراطية والتمسك بالإسلام؛ لهذا رأينا جماعات إسلامية دخلت أو أدخلت إلى الحوار (الوطني) أو (التوافق) وسارت ضمن تيار العلمانية، وتخلَّت عن الإسلام كمرجعية وأساس للتوافق، وأصبحت جزءًا من الواقع الفاسد، بل أصبحت هي الواقع الفاسد. وأما التيارات الإسلامية النقية الصافية فرفضت الواقع الفاسد، ورفضت حاكمية الشعب، وتبنَّت منهاجًا واضحًا وبيِّنًا من الإسلام، ودعت الأمة إليه. فموضوع التوافق الأساسي هو ما يهم الجماعات المتحاورة وهو (السلطة والثروة) وبالأخص نظام الحكم، ومن الحاكم؟ وما هي شروطه؟ وكيف يعيَّن حاكمًا؟ وفترة الحكم؟ وصلاحيات ومهام الحاكم؟ وهذا النزاع على منصب الحكم هو ما يهم المتحاورين؛ لذلك فالصراع بينها هو صراع على السلطة وحسب، وليس على المنهاج الصحيح الذي يحكم!!.

إن الواقع الذي تعيشه الأمة خير دليل على ذلك، فالتوافق أو الحوار الذي جرى في العراق أو اليمن أو لبنان – مثلًا- لم يستطع إخراج البلاد من مأزقها، فكم من حكومات ورؤساء حكومات لم يثبتوا إلا قليلًا ثم تغيَّروا، ودخلت البلدان تلك وغيرها في دوَّامة الصراعات والاقتتال والاحتراب، سواء طمعًا في جاه وسلطان ومال، أم حرب بالوكالة عن المستعمرين وأذنابهم!!.

إن موضوع الحوار أو التوافق الديمقراطي

متشعِّب ومتعدِّد ومختلِف في ظل إعجاب كل ذي رأي برأيه؛ لهذا لن يُخرج الأمة مما تعانيه إلا تبني الإسلام عقيدة وشريعة، سياسة ودولة، حكمًا واقتصادًا، فمثلًا: مسألة تعيين حاكم، حدَّد الإسلام العلاقات بينه وبين الأمة في البيعة والطاعة والمحاسبة وحق طلب العزل والخروج بأحكام دقيقة، وعرَّف تلك المفاهيم تعريفًا دقيقًا مضبوطًا، وكذلك النظام الاقتصادي حدَّد الإسلام فيه التملك وأسبابه وأحكامه وأنواع الملكية (الخاصة والعامة وملكية الدولة) والتصرف في المال وكيفية توزيعه بنظم دقيق محكم، وكذلك النظام المالي ودواوين بيت المال، والنظام النقدي القائم على الذهب والفضة، وكل الأحكام والتشريعات في كل جوانب الحياة؛ وذلك مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾.

إن التوافق الديمقراطي بلاء يضيِّع الإسلام وقضايا المسلمين، ولو أخذنا على سبيل المثال موضوع التوافق الديمقراطي في القضية الفلسطينية لوجدناه يؤكد حقيقة هذا التناقض مع الإسلام. فموضوع الحوار الرئيسي المطروح على جدول أعمال المتحاورين الفلسطينيين هو الاعتراف بالدولة اليهودية، والاعتراف بالاتفاقات الموقَّعة معها، والاعتراف بالمرجعية الدولية وبالمرجعية العربية لحل القضية الفلسطينية.

ومعلوم أن الاعتراف بالكيان اليهودي المغتصب في الوجود على معظم أرض فلسطين حرام شرعًا، وأن جميع تلك المرجعيات المطروحة لحل القضية الفلسطينية هي محرَّمة شرعًا؛ وذلك لأن تلك المرجعيات تقرُّ بالاحتكام إلى قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن والجامعة العربية، وكلها قرارات كفر وبطلان وتتصادم مع الأحكام الشرعية.

وإذا تتبعنا الشورى في الإسلام وأحكامها، وفيما تكون الشورى، وهل فيها معنى (التوافق)؛ لوجدناها تنطلق من أمرين أساسيين هما:

١- إنها حق لعامَّة المسلمين، وواجب على رئيس الدولة أن يستشيرهم اقتداء بالرسول ﷺ.

٢- إنها تقوم على أساس اكتشاف الرأي الأفضل والأصوب في غير الأحكام الشرعية، وهذا يستلزم استنهاض العقول، وحشد الإمكانيات والطاقات؛ فتنبثق الآراء، وتظهر نقاط الضعف والقوة في كل رأي، فيؤخذ الرأي الصواب. إن الشؤون العامة تمس حياة الناس ومصالحهم، فلا يصح تجاوز مشاورتهم، ولا تجاهل رأيهم.

والشورى أو أخذ الرأي يكون من قبل الخليفة أو أي أمير أو أي صاحب صلاحية رئيسًا كان أو قائدًا أو مسؤولًا... فإنه كله أمير، ويكون بين الزوجين، وفي الإصلاح بين الناس؛ ولقوله تعالى: ﴿فَإِنۡ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٖ مِّنۡهُمَا وَتَشَاوُرٖ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَاۗ﴾.

أما إبداء الرأي لمن له الصلاحية حاكمًا كان أو قائدًا أو غير ذلك فأمر لا خفاء فيه، فهو من قبيل النصيحة، وهو أمر مشروع ويُبدى لأئمة المسلمين وعامتهم. وأما رجوع من له الصلاحية حاكمًا كان أو أميرًا أو رئيسًا لأخذ الرأي من الناس فهو محل التباس، لا سيما بعد أن تفشَّت مفاهيم الديمقراطية وكادت تُحوِّل

عقليات كثير من المسلمين.

وأخذ الرأي هو ما أُطلق عليه في الإسلام (الشورى) و(التشاور). وإذا كان إبداء الرأي جائزًا سماعه من المسلمين وغير المسلمين؛ فلأنَّ الرسول أقرَّ الرأي الذي تضمَّنه حلف الفضول، حيث قال: «**... ولو دعيتُ به لأجبتُ، وما أحبُّ أن أخيس به وأنّ لي به حُمر النعم**» سنن البيهقي. مع أنه كان رأي مشركين، فإن الرجوع لأخذ الرأي لا يكون إلا للمسلمين، أي أن الشورى ليست حقًا إلا للمسلمين، لأن الله تعالى يخاطب الرسول فيقول: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ أي للمسلمين. ويقول عزَّ وجلَّ: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾﴾ أي المسلمين؛ لأن الآية الأولى تقول: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ﴾ وهذا كله لا يكون من الرسول إلا للمسلمين. والآية الثانية تقول: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ وهذه الأوصاف لا تكون إلا للمسلمين مع بعضهم؛ ولذلك كانت الشورى خاصة بالمسلمين مع بعضهم قطعًا. والشورى عند المسلمين أمر مشهور ومعروف، وقد وردت في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف وفي أقوال المسلمين. فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «ما رأيت أحدًا أكثر مشاورة من رسول الله لأصحابه» سنن البيهقي. وعن الحسن رضي الله عنه قال: «ما تشاور قوم قط إلاّ هدوا لأرشد أمرهم». فأخذ الرأي، وهو التشاور أو الشورى، ثابت بنص القرآن والحديث. إلاَّ أن الذي يخفى على الكثيرين هو: ما هو الرأي الذي تكون فيه الشورى أو التشاور. أي: ما هو الأمر الذي يؤخذ فيه الرأي، ثم ما هو حكم هذا الرأي: هل يجب أن يؤخذ فيه برأي الأكثرية بقطع النظر عن كونه صوابًا أو خطأ؟ أم يجب أن يؤخذ فيه بالرأي الصواب بقطع النظر عن كونه رأي الأكثرية أو الأقلية أو الواحد؟ وهل تعني ما يسمى بالتوافق؟.

ولمعرفة الجواب على ذلك يتحتم فهم واقع الرأي من حيث هو: ما هو. وفهم الأدلة الشرعية التفصيلية الواردة في أخذ الرأي، وتطبيق هذه الأدلة على واقع الرأي تطبيقًا تشريعيًا.

أما واقع الآراء الموجودة في العالم فإنها لا تخرج عن (فكر أو عمل)، فالآراء الفكرية هي ثلاثة، وواحد رأي عمل:

أولًا: أن يكون الرأي حكمًا شرعيًا أي رأيًا تشريعيًا. (وهذا لا تَوافق فيه، ويُلتزم حكم الله فيه كما في صلح الحديبية).

ثانيًا: أن يكون تعريفًا لأمر من الأمور. إما تعريفًا شرعيًا كتعريف الحكم الشرعي ما هو، أو تعريفًا لواقع، كتعريف العقل وتعريف المجتمع وما شاكل ذلك (وهذا لا تَوافق فيه، ويُلتزم رأي أهل العلم في تلك المجالات).

ثالثًا: أن يكون رأيًا يدل على فكر في موضوع، أو على فكر في أمر فني يدركه أهل الاختصاص. (وهذا لا تَوافق فيه ويُلتزم رأي أهل الخبرة والاختصاص كما في واقعة بدر).

رابعًا: أن يكون رأيًا يرشد إلى عمل من الأعمال للقيام به. (وهنا التوافق وهذا مجاله، كانتخاب رئيس أو الخروج لعمل، أو القيام بعمل يهم الجميع كما في غزوة أحد).

وهذا هو شرعنا الإسلامي الذي وضع الخط المستقيم أمام الخطوط العوجاء، فلا توافق في التشريع ولا في العلم والاختصاص والخبرة، إنما توافق في واقع عملي وليس فكريًّا؛ وعليه يكون موضوع (التوافق الديمقراطي) مخالفًا للفكر الإسلامي وللحكم الشرعي؛ لأنه فتح الباب على مصراعيه لكل فكر دخيل علينا، وبالتالي فلا شرعية لحوار موضوعه غير شرع الله، ومرجعيته باطلة، ولا تصلح لنا كأصحاب عقيدة وحضارة متميزة، نريد منها أن تُخرج العالم من شقاء الرأسمالية والديمقراطية إلى سعادة الإسلام.

٣- وأما أطراف (التوافق الديمقراطي) فإن طرفًا على الأقل أو أكثر من أطراف الحوار يتمثل دائمًا في السلطة الحاكمة، ونحن نعلم يقينًا أن السلطات الحاكمة في بلداننا ما هي في الواقع سوى وكيل سياسي يمثل مصالح الدول الكبرى المستعمرة في تلك البلدان. وهذا معناه أننا عندما نتحاور مع الحكومة أو السلطة في أقطارنا الإسلامية فإننا نتحاور في الواقع مع مبعوثين أو مندوبين للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وللدول العظمى بشكل عام. ولا شك أن هذا الحوار مع هؤلاء هو حرام شرعًا؛ لأنه يجعل للكفار أكبر سبيل على المسلمين، والله سبحانه يقول: ﴿وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلٗا ١٤١﴾.

والأمر الآخر، فإن التيارات التي تدخل في الحوار هي متبنية مناهج علمانية، وتركن إلى الخارج لكي تصل إلى الحكم، وتستقوي بالسفارات والمخابرات الخارجية، وحين تصل إلى الحكم تنفذ كل المؤامرات على الأمة ومبدئها ومصالحها وثرواتها ومقدراتها، وليس كما يقولون الشراكة والتعاون والعلاقات!! .

٤- وأما الغاية من (التوافق الديمقراطي) فإنها تكون دائمًا للوصول إلى حل وسط بين المتحاورين، والحل الوسط لا ريب بأنه حل غير إسلامي؛ لأنه يجري فيه تنازل كل طرف من أطراف الحوار عن جزء من ثوابته لكي يتوافق المتحاورون على حل يرضي الجميع. ولو سلمنا جدلًا بوجود طرف إسلامي صادق في الحوار، فإن عليه لزامًا أن يتنازل عن جزء على الأقل من ثوابته حتى يلتقي مع التيارات العلمانية والحكومية في منتصف الطريق. وهذا من شأنه أن يجعل الغاية المراد الوصول إليها بين المتحاورين بعيدة كل البعد عن الغايات الشرعية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن الحل الوسط هذا يعني أننا قبلنا من حيث المبدأ الحكم بغير ما أنزل الله ورضينا بالتحاكم إلى الطاغوت، وبتحكيم قوانين الكفر في حياتنا، والله سبحانه وتعالى يحذِّرنا من ذلك فيقول: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعۡضِ ذُنُوبِهِمۡۗ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ٤٩﴾ ويقول سبحانه: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا ٦٠﴾. [يتبع]

(وأما نتائج (التوافق الديمقراطي) فسنتكلم عنها، إن شاء الله تعالى، في المقال التالي الذي يتبع)

بسم الله الرحمن الرحيم

النهضة والاستئناف الحضاري (١)

لطفي أبو محمد - الجزائر

النهضة هي إيجاد قاعدة فكرية للإنسان تكون مرتكزًا له في الحكم على الأفكار والميولات وتحدد له نمط عيش متميز. فالحكم على الإنسان بكونه ناهضًا أم منحطًا يكون بحسب سلوكه الذي هو نتيجة حتمية لتفاعل مفاهيمه وميولاته عند رغبته إشباع جوعاته، سواء الغرائزية منها أم العضوية. فالبحث عن الطريق المؤدي إلى النهضة موضوع تناولته الكثير من البحوث والدراسات التي سعت لإيجاد تفسيرات لظاهرة النهضة والسبيل الموصل إليها، خاصة وأن هناك إجماعًا حول حالة التخلف التي تسود الأمة والتي جعلت من أبنائها يعقدون المقارنات الواحدة تلو الأخرى، وفي الأخير يصلون إلى هزيمة داخلية وقناعة أنتجت وهنًا وهزالًا استغله الغرب في فرض هيمنته الفكرية على عقولٍ دب فيها الضعف. وفي المقابل، إنه لمن المعلوم أن الحضارات تتصادم وتتدافع تبعًا لقانون التدافع ومعيار الانهزام الحضاري هو الاستسلام، أو كما وصفها ابن خلدون «كل مغلوب مفتون بتقليد الغالب».

فالحضارة الرأسمالية التي يمثلها الغرب والشرق تتبنى مفهومًا معينًا للحياة تريد أن يُصبغ العالم كله به، فعلى حد قول هنتيغنتون: «إن غير الغربيين مطالبون بالتخلي عن جميع قيمهم، وتبني مفاهيم الغرب في جميع شؤونهم المتعلقة بالحكم والاقتصاد والتعليم وفي جميع مؤسساتهم؛ لأنها هي المفاهيم الوحيدة المؤدية إلى التحضر». فالرأسمالية تزعم أن خالق الكون لا دخل له بتسيير أمور العباد؛ فكان أن انبثقت عن هذه الفكرة الأساسية تشريعات سارت في منحى منحرف أهملت الإنسان واعتبرته مجرد رقم، واهتمت بتكثير المال وتنويعه، ووسعت الهوة بين الأثرياء والفقراء، وقنَّنت للنهب تحت مسميات مختلفة. فكل هذا التيه الذي يعيشه العالم هو نتيجة طبيعية للرأسمالية بكل ما تحمله من فكر ومؤسسات. وعليه فالأنظار أصبحت متوجهة إلى الإسلام باعتباره أنه هو الوحيد القادر على تصحيح المنحى وإعادته إلى جادّته، خاصة مع ما يمتلكه من موروث فقهي وتاريخي يجعله في وضع طبيعي لقيادة العالم. إن الإسلام وتشريعاته المتميزة أثبتت جدارتها تاريخيًا في الارتقاء بالإنسان والمجتمع، خاصة وأنها تشريعات منبثقة عن فكرة كلية صحيحة تجعل هذا الكون والإنسان والحياة يرى بنور الله؛ فتستقيم الدنيا ويتحقق مفهوم العبودية الحقة. فالأمة الإسلامية ليست أية أمة، وفي عنقها مسؤولية تجاه نفسها وغيرها من الشعوب، فهي أمة ذات رسالة حضارية ربانية راقية. وعليه فبناءً على ما تقدم ذكره فإن هذه الورقة تسعى إلى طرح مقاربة فكرية تحاول من خلالها مناقشة مفهوم النهضة وعلاقته بالاستئناف الحضاري وما يتعلق بهما من مفاهيم. وتهدف أيضًا إلى المساهمة في

النقاش الدائر حول السؤال القديم الحديث «لماذا تقدم غيرنا وتخلفنا نحن؟».

لايزال موضوع النهضة يسيل الكثير من الحبر والنقاشات بين أهل الاختصاص من أجل الوصول إلى التركيبة ذات الفعالية في إحداث إقلاع حضاريٍّ، خاصة في ظل التحولات الكبرى التي تعيشها الأمة الإسلامية سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا؛ مما جعل الحديث عن النهضة لا يكاد ينفصل عن أي نقاش جاد. فالأطروحات تختلف باختلاف المشارب، فهناك من يعتبرها في جانب التكنولوجيا، وآخر في الأخلاق، وغيره في الاقتصاد، وغيرها الكثير... وهكذا لا تنتهي الوصفات وتتنوع بتنوع وجهات النظر والزوايا التي يتم من خلالها النظر إلى المشكلة. وللأهمية الكبرى التي تنطوي عليها النهضة وآثارها في تحقيق الازدهار والنماء، فإن المؤرخين المتقدمين والمتاخرين سعوا إلى إيجاد تفسيرات لحركة النهضة والانحطاط منذ التاريخ القديم وحتى وقتنا المعاصر، وينطلقون في ذلك من خلال تقسيم مراحل النهضة إلى أربعة:

١. الحضارات القديمة التي تشكلت في مناطق متعددة وتركت آثارًا لا زال الكثير منها قيد التدقيق والاختبار كالحضارة المصرية والسومرية والأشورية والبابلية والفارسية واليونانية وغيرها، وكان آخرها الحضارة الرومانية التي بسطت سيطرتها على حوض البحر الأبيض المتوسط لتجعل منه بحيرة رومانية خالصة؛ ولكن دورة الحياة لهذه الحضارة وصل إلى نهايته خلال القرن الخامس ميلادي.

٢. العصور الوسطى، والتي تميزت بوجود وافد جديد إلى قاموس الأمم الناهضة، ألا وهو الحضارة الإسلامية التي بزغت شمسها في الشرق وانتقل شعاعها إلى جزء كبير من المعمورة ممتدة من الصين شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا مخترقة أوروبا وصولًا إلى حدود فرنسا، بعد أن اجتاحت إسبانيا أو بلاد الأندلس. في الوقت نفسه كان الغرب يعيش تحت وطأة الظلام الدامس لقرون عديدة عرفت فيه أوروبا المجاعة والطاعون والفقر والاستبداد. استمر الحال على ماهو عليه إلى بدايات القرن الخامس عشر حين بدأت موازين القوى تميل لصالح أوروبا وحضارتها الرأسمالية التي نشأت نتيجة للصراع الدامي بين الكنيسة من جهة وبين المفكرين من جهة أخرى.

٣. مع إطلالة القرن السابع عشر، ومع انتهاء «الثورة المجيدة» ١٦٨٨-٨٩ Glorious Revolution في بريطانيا، والتي جاءت بتغيير سياسي جذري كان من نتائجه التحول السياسي الذي أسس للنظام الديمقراطي والرأسمالي، ومن خلاله تم رسم معالم الطريق أمام التحفيزات الاقتصادية من أجل الولوج إلى عالم الصناعة والتصنيع إبان الثورة الصناعية التي انطلقت من بريطانيا ثم إلى معظم أوروبا وأمريكا. ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة للحضارة الإسلامية التي كانت تعيش أوقاتًا صعبة نتيجة لتراكمات الأزمات السياسية والمالية والضغوط الممارسة من قبل الدول الأوروبية، ووصل الأمر إلى أن أصبحت الدولة الإسلامية ممثلة في العثمانيين توصف بالرجل المريض. تميَّز هذا العصر ببروز تيار فكري في أوروبا سعى

إلى تاصيل كثير من المفاهيم الاجتماعية التي كانت تعتبر جديدة بالنسبة للمجتمع الأوروبي كمفهوم الدولة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم ومجموعة القيم والحقوق والملكيات وتوزيع الثروة والضرائب وغيرها.

٤. شهد القرن العشرين تحولات جيو سياسية كبيرة كان أبرزها سقوط الدولة العثمانية سنة ١٩٢٤م، والانحسار الشديد للحضارة الإسلامية التي امتدت على مدى قرون طويلة استطاعت فيه أن تقدم للبشرية نمطًا مميزًا من العيش جعل الكثيرين ينبهرون بقدرته العالية على الاستمرارية لفترة زمنية طويلة مقارنة مع بقية الحضارات الإنسانية. ولكن سنن الحياة اقتضت أن تميل الكفة إلى الحضارة الغربية ومشروعها السياسي والاقتصادي اللذين سادا العالم خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، وبروز الفكر الاشتراكي ودولته التي لم تعمِّر كثيرًا في ظل المزاحمة السياسية التي كانت تواجهها من قبل أصحاب المبدأ الرأسمالي الذي ما زال مستمرًا في تصدُّره رغم الكثير من التشققات التي يعاني منها أساسه الفكري الذي أنتج واقعًا لم تعرف البشرية مثيلًا له في النزول بالإنسان وقيمه إلى أرذل المراتب.

وقد تعددت التفسيرات لسيرورة الحضارات وأفولها، فمنهم من فسَّرها على أنها أمر حتمي، فكل بداية لها نهاية. ويعتبر شبنغلر الفيلسوف الألماني المتوفى سنة ١٩٣٦م، أحد روَّاد هذا الطرح حيث يقول: «إن لكل حضارة مصيرها الفردي، وتمر بفترات النشوء والازدهار والموت. وعنده أن الحضارة الغربية التي تبدأ من القرن التاسع عشر - أي من قيام الرأسمالية - قد دخلت مرحلة الانهيار، وكان ازدهارها في عصر الإقطاع»[١]. وفي المقابل، فان المؤرخ والفيلسوف البريطاني توينبي المتوفى سنة ١٩٧٥م، فإنه يركز على التحديات الداخلية والخارجية والتي بحسبه تساهم بشكل فعَّال في إدارة عوامل الإنتاج مما يؤدي إلى نشاط حيوي في المجتمع تقوده النخبة الواعية، وتسعى إلى استغلاله في الصالح العام للمجتمع. ويقول: «إن تاريخ العالم يسير في دورات كبرى من الارتفاعات والانخفاضات، وهو محصلة كلية للحضارات المختلفة التي تمر بالمراحل نفسها: الميلاد، والنمو، والسقوط، والتفكك، والتدمير»[٢]. ويضيف توينبي أن السبب وراء سقوط الحضارات يمكن تلخيصه في عدم قدرة النخبة على مواجهة التحديات المستمرة وعجزها عن تقديم البديل، فيقول: «عندما تنحط الأقلية الخلاَّقة في تاريخ أي مجتمع من المجتمعات إلى أقليّة مسيطرة تحاول أن تحافظ بالقوة على مركز لم تعد تستأهله، هذا التبدل الهدَّام في طبيعة العنصر الحاكم يحفز البروليتاريا (الأكثرية) على الانفصال عنه والتخلي عن تلقائيّتها وحريتها في الانجذاب إليه ومحاكاته... وهكذا يشكل سقوط الحضارة طبقة محاربة داخل مجتمع واحد لم يكن كيانه في دور النمو الحضاري منقسمًا على ذاته انقسامات حادة...»[٣]. ولعل الفيلسوف الألماني هيغل المتوفى سنة ١٨٣١م، والذي عايش الثورة الفرنسية، وكان للمدارس الفلسفية كالعقلانية الفرنسية

١- الموسوعة الفلسفية - مادة شبنجلر.

٢- الموسوعة الفلسفية - مادة توينبي.

٣- نقلًا عن: عماد الدين خليل - التفسير الإسلامي للتاريخ - ص ٨٤.

لديكارت والفلسفة التجريبية الإنكليزية لهوم والفلسفة الألمانية أثر واضح في تكوينه الفكري، برز من خلال ما طرحه في مشروعه الفلسفي القائم على أن «التناقض هو جوهر جميع الظواهر والأشياء، وهذا النضال هو منبع كل نمو «فالنهضة والانحطاط حدثان لا ينعزلان عن بعض ضمن تركيبة تراكمية تتصارع فيها الأحداث والمواقف، وينتج عنها حركة تؤدي إلى إفراز أوضاع جديدة.

لقد كان لهيغل الأثر الكبير في الإنتاج الفلسفي في الغرب، خاصة وأن نظريته الجدلية وجدت لها أتباعًا كثيرين، من بينهم الكاتب الأميركي ذو الأصل الياباني «فرانسيس فوكوياما» الذي ذاع صيته بعد إصداره كتاب «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» والذي يحاول فيه التسويق للنموذج الغربي بشكله العام والأمريكي منه بشكله الخاص. ويرى أن التاريخ قد انتهى بوصول الليبرالية إلى درجة عالية من الرقي مما يجعلها في حالة من الثقة بما تملكه من ثروة مادية وعلمية تجعل بقية الأمم في حالة سعي دؤوب لاستنساخ التجربة الأمريكية. فالحضارة الرأسمالية التي يمثلها الغرب والشرق تتبنى مفهومًا معينًا للحياة تريد أن يُصبَغ العالم كله به، فعلى حد قول هنتيغنتون الآنف الذكر: «إن غير الغربيين مطالبون بالتخلي عن جميع قيمهم، وتبني مفاهيم الغرب في جميع شؤونهم المتعلقة بالحكم والاقتصاد والتعليم وفي جميع مؤسساتهم؛ لأنها هي المفاهيم الوحيدة المؤدية إلى التحضر»[٤]. هذه بعض النماذج التي تم التركيز عليها بشكل خاص باعتبار أن تفسيراتها تلقى رواجًا بين المؤرخين والمثقفين. ومن أجل مناقشة ما تم ذكره من تفسيرات، فإنه من الواجب ابتداءً تعريف النهضة والأسباب الموجبة لها.

ماهية النهضة

التعريف اللغوي

النهضة كلمة عربية مشتقة من فعل نهض: أي قام واستقام، وقد ورد في قاموس لسان العرب: نهض: النهوض البراح من الموضع والقيام عنه. نهض: ينهض نهضًا نهوضًا: أي قام. انتهض القوم: قاموا للقتال. النهضة: الطاقة. القوة. مكان ناهض: مرتفع.

التعريف الاصطلاحي

تعرف النهضة على أنها انتقال المجتمع من حال إلى حال أفضل[٥]. وصار هذا المعنى الاصطلاحي هو المتداول بين المثقفين والمفكرين، ولم يسبق للعرب أن استعملوها لهذا المعنى الذي صارت إليه في العصر الحديث. وعليه فإن الحديث عن النهضة هو ما يشير إليه المعنى الاصطلاحي، ولا يصار إلى معناها اللغوي إلا إذا ارتبطت بقرينة تدل عليها. ولعل السؤال الأهم في طرح موضوع النهضة هو معرفة ماهية التركيبة التي بتطبيقها يحدث التحول أو الانتقال الذي يعبر عن وجود نهضة في المجتمع. وما الفارق بين شعب ناهض وآخر متخلف؟ وماهو المقياس الذي يمكننا من التفريق بين نهضة صحيحة وأخرى خاطئة؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة تقتضي القيام بعملية تفكيكية للمصطلح والغاية الأساسية من دراسته.

إن أهمية موضوع النهضة أمر لا خلاف

٤ - Huntingdon, S. (١٩٩٣). The clash of civilizations.

٥ النهضة ـ حافظ صالح ص ٥

فيه بين جميع بني البشر، فهو الحالة الطبيعية التي تدلِّل على فعاليتهم في هذا الكون. فهم في سعي دائم من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتبني القيم التي ترقى بالمجتمع. وبما أن الحديث هو عن نهضة المجتمع، فوجب بداية تعريف المجتمع من أجل معرفة ماهية الشيء المراد نهضته. فالمجتمع هو مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات دائمية فمن المعلوم أن الجماعة من الناس دون علاقات تربطهم بشكل مستمر لا يشكلون مجتمعًا، ووجود تلكم العلاقات هي المعوَّل الذي من خلاله يتم الحكم على المجتمع من كونه ناهضًا أم متخلفًا. فالعلاقات الدائمية هي المرآة الحقيقية التي تعكس حقيقة المجتمع «وهي التي تنظم حياة الناس، وبها تعرف العادات والتقاليد، ومن سير هذه العلاقات ومن ملاحظة تصريف الناس لعلاقاتهم ومصالحهم نحكم على هذا المجتمع بأنه مجتمع صالح»[٦].

هذا فيما يتعلق بالعلاقات الدائمية. أما فيما يخص الفرد، فإنه يتميز بسلوكه والحكم على سلوك الإنسان هو الشيء الوحيد القادر على كشف كنهه من حيث مدى رقيه من عدمه. ولا يمكن للفرد أن يحكم على شخص آخر إلا من خلال سلوكه ومجموعة تصرفاته أثناء إشباع حاجاته «**ولذلك فإننا نستطيع أن نصف الناس بالرقي أو الانحطاط بناءً على سلوكهم وتصرفاتهم، ويكون هذا الوصف منطبقًا على واقعه بلا إفراط ولا تفريط**»[٧]

ولهذا فإن معرفة المحرك الأساسي والباعث على التصرفات يعتبر أمرًا لازمًا من أجل التوصل إلى مصدر سلوكه والضوابط التي تحده. فالمعروف بداهة أن الإنسان تسيِّره أفكاره، والمرء لا يتصرف تصرفًا إلا إذا وجد في ذهنه فكرة قادته لسلوك معين. ويقال سلَك الشَّخصُ مسلكًا: أي تصرّف. والسُّلوكُ هو سيرة الإنسان وتصرّفه. ويعرِّفه محمود الخالدي بـ «هو أعمال الإنسان التي يقوم بها لإشباع غرائزه أو حاجاته العضوية، فهو سائر حسب الميول الموجودة عنده للإشباع سيرًا حتميًا» ويضيف قائلًا: «إن سلوك الإنسان مرتبط بمفاهيمه عن الحياة» والمقصود به هو أن الفرد أثناء إرادته إشباع رغبة معينة فإنه يطرح سؤالين أساسيين: الأول متعلق بالشي وماهيته. والثاني مرتبط بسلوك الإنسان وإقدامه أو إحجامه على الفعل.

فلو أخذنا مثالًا عن حالة الجوع، فالسؤال الأول الذي يتبادر إلى ذهن أي إنسان بغض النظر عن عقيدته هو: هل الشيء المراد تناوله يحقق إشباع جوعة البطن؟ والجواب هنا قد يتفق فيه أغلب البشر؛ ولكن الجواب على السؤال الثاني المتعلق بجواز الإشباع من هذا الشيء. فهذا أمر خارج عن ذات الشيء، وخارج عن ذات الإنسان، بل يقتضيه الرجوع إلى القاعدة أو القواعد التي جعلها مقياسًا لأعماله ومعيارًا لتصرفاته، أي الرجوع إلى وجهة نظره في الحياة من حيث الإقدام على الفعل أو الإحجام عنه. فالإنسان إذا عرف أن هذا الطعام فيه ما يخالف المقياس الذي رجع إليه أي وجهة نظره في الحياة، كأن عرف أنه نجس، أو فيه لحم خنزير، أو أن صاحبه

٦ النهضة ـ حافظ صالح ص ٨

٧ مفاهيم النهضة الإسلامية ـ سباتين، نجاح يوسف ص ١٤

لا يأذن بذلك... ففي مثل هذه الحالة يمتنع عن أخذه بالرغم من ميله إليه، ويحاول أن يبعد عنه هذا الميل. وينطبق هذا على أي شيء قد يتعرض له الإنسان عند إشباع أي جوعة من جوعاته أو رغبة من رغباته، سواء أكانت من الجوعات العضوية كالأكل والشرب أم من الجوعات الغريزية كالعبادة والنوع والبقاء. وبهذا نصل إلى نتيجة مهمة وهي أن أعمال الإنسان جميعها مقيدة بمقاييس وقواعد آمن بها وحددتها وجهة نظره في الحياة أي عقيدته، وأن كل عمل من أعماله مسيَّر بمفهوم عن الحياة من حيث الإقدام على الفعل أو الإحجام عنه، سواء أكان هذا العمل أساسيًا أم فرعيًا،عظيمًا أم حقيرًا، قيمًا أم تافهًا. فكانت عقيدته هي القاعدة الأساسية لأفكاره ومفاهيمه عن الحياة، ومنها انبثقت كافة أنظمة حياته، ومنها استوحى وجهة نظره في الحياة، ومنها اتخذ قواعد ومقاييس يميز بها الخبيث من الطيب والغث من السمين.

وبناءً عليه، فإن الحكم على هذا الإنسان من خلال أعماله هو في حقيقته حكم على ما آمن به من أفكار وما جعله لنفسه من مقاييس ووجهة نظر في الحياة، والحكم على هذه الأفكار يقتضي وجود قواعد ومسلمات عقلية يرجع إليها حين إصدار الحكم. والأفكار أصلها هي القاعدة الفكرية التي اتخذها كأساس لتسيير أموره في هذه الحياة؛ ولهذا فإن الرغبة في تغيير سلوك الإنسان هو تغيير لتلك المفاهيم الأساسية بشكل جذري واستبدالها بأفكار أخرى صحيحة. هذا ما يتعلق بالفرد. أما فيما يخص المجتمع، فالعلاقات الدائمية والتي تنحصر في الأفكار والمشاعر والأنظمة هي العوامل الثلاثة التي بوجودها وتجانسها تؤدي إلى إنتاج مجتمع متميز. فالمجتمع الإسلامي هو ذلك الكيان الإنساني الذي يمارس نمط حياة متميزًا يشمل الأفكار والمشاعر والأنظمة، وتكون الناحية الروحية فيه مرتبطة بالعقيدة الإسلامية في كل جوانبه. فكل جزئية في حياة الفرد والجماعة المسلمة قد خصص لها الإسلام معالجة تنتهي بها إلى بر السلام. فمثلًا معالجة الفقر تكون بتطبيق مجموعة من الأحكام الشرعية التي من خلالها تنتظم شؤون المال في المجتمع، فالتوزيع العادل للثروة من خلال آلية الزكاة والأوقاف ومنع الكنز وربط العملة بالمعدنين وغيرها هي الأحكام التي بتطبيقها نحصل على مجتمع خالٍ من الفقر والفقراء. فالعلاقات الدائمية التي يضمن الراعي أو النظام السياسي فيها انبثاقها من مصدر واحد تعمل على إيجاد الانسجامية بين الأفراد والأنظمة، ويسير الكل ضمن سفينة واحدة، وهذا ما عبر عنه عبد الله العروي حين وصف الدولة الطبيعية «أنها الدولة التي يكون أفرادها و نظامها على منهج متحد».

ويكون وصف المجتمع بناء على تلك الصورة وصفًا حقيقيًا، فإذا أظهرت الصورة انسجامًا بين العرف العام والنظام ،أي كانت الأفكار والمشاعر من جنس النظام، قلنا إن هذا المجتمع متجانس ،وإن هناك انسجامًا تامًا بين الحاكم و المحكوم، وهو الأمر الذي حصل في أوروبا في عصر النهضة حين حصل التزاوج بين النظام وبين ما يحمله الناس من أفكار ومشاعر. ففي بريطانيا التي شهدت أول بوادر النهضة،

فإن الأمور أخذت منحًى تصاعديًا بعد «الثورة المجيدة» كما يسمونها، التي جاءت بنظام سياسي وضع الأرضية الصلبة للثورة الصناعية[٨] وكذلك الأمر كان بالنسبة لأمريكا وفرنسا؛ وعليه فالتجانس بين الحاكم والمحكوم من ناحية الأفكار والمشاعر والأنظمة تجعل هذا المجتمع ينطلق في البحث عن مصادر الثروة وتنميتها ووضع الاستراتيجيات التي من شأنها أن تنتقل بالمجتمع انتقالة نوعية من خلال تأسيس مؤسسات سيادية قادرة على صياغة القطاع الاقتصادي والاجتماعي والتربوي.

أما المجتمع المضطرب العلاقات، المشتت الأفكار، المختلف المشاعر، الكاره للنظام والعامل على تقويضه، هو مجتمع يوصف بالفوضوية؛ لأنه لن يخطو خطوة إلى الأمام نتيجة للصراع القائم بين الطرفين الحاكم والمحكوم. مما يجعل أفراد هذا المجتمع منفضِّين من حولهم تسودهم الأنانية وتنتظمهم اللامبالاة. وعليه فإن الإنسان الناهض هو الذي تكون سلوكياته منبثقة من فكرة كلية واحدة، والمجتمع الناهض هو المجتمع الذي تكون العلاقات فيه منبثقة من قاعدة فكرية واحدة، والعكس صحيح. فالفرد غير الناهض هو الذي تسوده فوضوية في المصدر وكذلك المجتمع. وبالتالي لجعله ناهضًا وجب استبدال هذه الفوضوية بمصدر واحد، أو بقاعدة فكرية واحدة تنهض به. والقاعدة الفكرية هي الفكرة المبدئية التي توفر إجابات عن طبيعة الكون والإنسان والحياة، والإجابات لا تعدو أن تكون ثلاثة:

١) أن يكون لهذا الكون خالق يضع الأنظمة.

٢) أن يكون خالقًا ولكن تشريعاته منفصلة عن الحياة.

٣) أن لا يوجد خالق.

وقد انبثقت عن هذه الاحتمالات الثلاثة مبادئ و أيدولوجيات تمثلت في الإسلام الذي يرى أن خالق الكون مسيِّر له. والرأسمالية ومنها العلمانية التي فصلت الدين عن الحياة. والاشتراكية التي اعتبرت الدين أفيون الشعوب.

والمتمعن في هاته الأيديولوجيات يرى أنها كلها حققت نهضة وإن كانت نسبية بالنسبة للرأسمالية والاشتراكية لسبب رئيسي وهو أنهما لم يلتزما بشرط صحة القاعدة الفكرية من لزوم موافقتها للفطرة وإقناعها للعقل. فهذان الشرطان أساسيان في الحكم على مدى صحة النهضة من عدمها، وإن كان أنه لا اختلاف أن هناك معالم للنهضة قد تتحقق. أما بالنسبة إلى الإسلام، فهو الدين والأيديولوجيا الوحيدة بين الثلاثة الذي لديه أجوبة عن حقيقة الكون وافقت فطرة الإنسان وعجزه، ولم تحجر على فكره بل سعت لأن يسيح بعقله بفكر مستنير ومنتج يصل به إلى بر الأمان، ويجعل منه ومن المجتمع الذي يتبنى الفكرة الإسلامية قادرًا على فهم واستيعاب سبب خلقه والغاية التي من أجلها خلق؛ ولهذا فان الإسلام كفكرة استطاع في زمن وجيز أن يغير معالم الجزيرة العربية والعالم، ووصل صداه إلى أقاصي الأرض، وأوجد حضارة لم تشهد البشرية مثيلًا لها، و له من الكنوز الفكرية والفقهية والعلمية ما يجعله يتصدر كل الحضارات في كل الأزمنة. ■

٨ لماذا تفشل الأمم « fail nation Why » ص ١٠٠

تيار دحلان يؤيد اتفاق التطبيع مع الإمارات

أعلن تيار القيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان عن تأييده للموقف الإماراتي، بعد توصل أبوظبي لاتفاقية تطبيع مع الاحتلال (الإسرائيلي)، وفي بيان له قال: «نستذكر الدور التاريخي لدولة الإمارات العربية المتحدة في دعم صمود شعبنا وثورتنا، ومساندتها الدائمة لشعبنا في نضاله من أجل الحرية والاستقلال» مضيفًا أن «الإمارات ستراعي دومًا مصالح الشعب الفلسطيني العليا بتوظيف كل علاقاتها في إطار استراتيجية تهدف للتخلص من الاحتلال». وتابع البيان: «ستوظف الإمارات جهودها في الضغط المباشر على الإدارة الأمريكية وغيرها لإنهاء مخطط الضم بالكامل، واستبدال خطة ترامب للتسوية بقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وتأكيد مواقفهم المعلنة برفض قرار ترامب إعلان القدس عاصمة لدولة الاحتلال». بالنسبة لدحلان فإنه يوصف بأنه مستشار حالي لحاكم أبوظبي، وبالتالي هو متهم بأنه المهندس الخفي لاتفاق التطبيع بين (إسرائيل) والإمارات العربية المتحدة. ففي ٢٠١١م، طرد دحلان من اللجنة المركزية لفتح بتهمة الفساد وللاشتباه في تواطئه في «محاولة انقلابية» على الرئيس الفلسطيني محمود عباس وغادر إلى مصر ومن بعدها إلى الإمارات؛ حيث أصبح مستشارًا لولي العهد محمد بن زايد. ويعتبره فلسطينيو الداخل أنه متواطئ وعرّاب صفقة التطبيع بين الإمارات و(إسرائيل)، وأبرز ما ينعت به بأنه «الخائن».

الوعي: إن دحلان هذا ينتظر دورًا قادمًا له لاستلام القيادة خلف محمود عباس، إذ يعتمد على ما يعتبر أنهم بيدهم الأمور من أمثال حكام دول الخليج و(إسرائيل) وأنه لن يكون مختلفًا عن حكام المسلمين من حيث الخيانة بل هي من شروط انعقاد حكام العمالة.

السودان: الحكومة الانتقالية توقّع اتفاق مبادئ يقرّ العلمانية و«فصل الدين عن الدولة»

في ٢٠٢٠/٠٩/٠٤م، وفي ختام مباحثات مغلقة، وقع رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان عبد العزيز الحلو، في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وبحضور مدير برنامج الغذاء العالمي ديفيد بريزلي، على اتفاق مشترك جاء فيه: «الاعتراف بالتعددية الثقافية والعرقية والدينية واستيعابها، فضلًا عن المساواة السياسية بين شعوب السودان وحمايتها بالقانون، وكذلك بناء دولة ديمقراطية في السودان تحقق فصل الدين عن الدولة» وجاء فيه كذلك: «لكي يصبح السودان بلدًا ديمقراطيًا حيث يتم تكريس حقوق جميع المواطنين، يجب أن يقوم الدستور على مبدأ فصل الدين عن الدولة، وفي غياب هذا المبدأ يجب احترام حق تقرير المصير. حرية المعتقد والعبادة والممارسة الدينية مكفولة بالكامل لجميع المواطنين السودانيين. كما لا يجوز للدولة تعيين دين رسمي. ولا يجوز التمييز بين المواطنين على أساس دينهم». ولقد زُيِّن لهذا الاتفاق بالقول إنه يهدف إلى حل إحدى

أعقد المشاكل التي تسببت في الحروب الأهلية. وقال مصدر في وفد تفاوض الحركة الشعبية: نحن نبحث عن حلول للجذور التاريخية للمشكلة وفي مقدمتها ما يتعلق بالهوية الأحادية الإسلامية العروبية والتي فرضت على السودان دون أن يكون هناك إجماع حولها؛ حيث ظلت الأنظمة المتعاقبة على السودان خلال العقود السابقة تفرض على الشعب قوانين دينية وعنصرية، لبسط هويتها والحفاظ على سلطتها التاريخية. وأضاف المصدر أن تلك القوانين ساهمت في وجود أجندة الإسلام السياسي.

الوعي: واضح أنه في هذه المرحلة الشديدة من محاربة الإسلام والعمل على استئصاله أن الغرب وعملاءه من الحكام يضربون بعرض الحائط كل ما يمتُّ إلى إسلام الحكم بصلة، وبشكل غير مسبوق. فالحكم المدني العلماني العميل للغرب في السودان، والمحمي من العسكر الأشد عمالة وإجرامًا، في هذا الاتفاق لا يراعون وجود رأي عام كاسح مؤيد لإسلام الحكم في السودان، بل هم يعملون ضمن أجندة غربية تسعى إلى تهميشه وإظهاره ضعيفًا على خلاف واقعه. ومن المتوقع أن لا يمر هذا الاتفاق، بل أن يشهد مواجهة قاسية تسقطه، فقد صرح رئيس تيار نصرة الشريعة الشيخ محمد عبد الكريم أعلن في (تويتر) أن «توقيع حمدوك والحلو على إعلان مبادئ فصل الدين عن الدولة لايمثل أهل السودان، فكلاهما وجهان لعملة واحدة، ومن الاتجاه الشيوعي العلماني المنبتِّ عن هوية السودان الإسلامية، وآن الأوان لكل أبناء السودان الشرفاء أن يسقطوا الحرية والتغيير حكومة الخونة والعملاء».

عبد الرحمن السديس: خطبة جمعة في الحرم المكي تطرح تساؤلات حول موقف السعودية من (إسرائيل)

أثارت مقتطفات من خطبة الجمعة التي ألقاها إمام الحرم المكي علي عبد الرحمن السديس يوم الجمعة في ١٦ المحرم ١٤٤٢هـ الموافق ٢٠٢٠/٠٩/٠٤م، جدلًا واسعًا بسبب ما احتوت من تلميحات مؤيدة للتطبيع، واعتُبرت مؤشرًا خطيرًا وتمهيدًا لإعلان تغيير في موقف القيادة السعودية من التطبيع مع كيان يهود. ومما قاله السديس في خطبته: «من التنبيهات المفيدة في مسائل العقيدة، عدم الفهم الصحيح في باب الولاء والبراء، ووجود اللبس فيه بين الاعتقاد القلبي وحسن التعامل في العلاقات الفردية والدولية» وأضاف أنه «لا يتنافى مع عدم موالاة غير المسلم معاملته معاملة حسنة تأليفًا لقلبه واستمالة لنفسه للدخول في هذا الدين» مستشهدًا بوقائع حدثت مع النبي محمد ﷺ في تعامله مع اليهود. ولفت إلى أن درع النبي كانت مرهونة عند يهودي، وأنه شاطر يهود خيبر الزروع. وقبل أن يختم الإمام خطبته بالدعاء لفلسطين، عرج للحديث عن «العقيدة الصحيحة ووجوب طاعة الإمام خلافًا لمن وصفهم بـ «الخوارج المارقين والأحزاب الضالة وجماعات العنف المسلحة».

الوعي: إن حكام اليوم بلغوا من السوء ما لم يشكَّ في ذلك أحد من المسلمين، ولم يبقَ لمعتذرٍ من العلماء من حجة أمام الله ورسوله والمؤمنين باتباعهم لحكام السوء هؤلاء. وعلماء السوء الذين يتبعونهم قد أبعدوا كثيرًا في فتاواهم المجافية للشرع كل المجافاة والموافقة للقرارات الخيانية التي تصدر عن هؤلاء الحكام الموظفين عندهم. وأمثال هؤلاء قد حذرنا الشرع منهم تحذيرًا شديدًا مخوِّفًا، فقد أخرج الترمذي وصححه، والنسائي، والحاكم وصححه،

قال رسول الله ﷺ: «**سيكون بعدي أمراء، فمن دخل عليهم فصدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فليس مني، ولست منه، وليس بوارد عليَّ الحوض. ومن لم يدخل عليهم، ولم يعِنْهم على ظلمهم، ولم يصدقهم بكذبهم، فهو مني، وأنا منه، وهو وارد عليَّ الحوض**». وأخرج أبو داود، والبيهقي، عن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «... **ومن أتى أبواب السلاطين افتتن، وما ازداد عبد من السلطان دنوًا إلا ازداد من الله بعدًا**»... إنها ليست فتنة حكام فقط، بل هي فتنة حكام وعلماء معًا. إنه شركاء في الإثم.

توماس فريدمان: هل تنتهي ديمقراطية أمريكا بانتخابات٢٠٢٠؟

افتتح الكاتب الأمريكي توماس فريدمان عموده بصحيفة (نيويورك تايمز) بتساؤل: هل تكون انتخابات ٢٠٢٠ نهاية ديمقراطيتنا؟ وأوضح فريدمان أن هذا السؤال ما كان ليخطر بباله أبدًا؛ ولكنه يرى أن الولايات المتحدة لأول مرة في تاريخها قد لا تتمكن في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل من إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأن يكون لديها انتقال شرعي وسلمي للسلطة إذا هَزم المرشح الديمقراطي جو بايدن الرئيس الجمهوري دونالد ترامب. وتابع بأنه إذا اعتقد نصف الأمريكيين بأن أصواتهم لم تحسب بالكامل بسبب تخريب متعمد لخدمة البريد من قبل هذه الإدارة، وإذا أوهم ترامب النصف الآخر بأن أي تصويت عبر البريد لبايدن «مزور» فلن يؤدي ذلك إلى انتخابات متنازع عليها فحسب، بل إلى نهاية الديمقراطية. وأضاف: «ليس من المبالغة أيضا القول إنها يمكن أن تغرس بذور حرب أهلية أخرى". ويؤكد فريدمان أن «التهديد حقيقي» وأنه لقطع الشك باليقين سيبذل غاية وسعه للوصول إلى مركز الاقتراع في دائرته ليدلي بصوته لجو بايدن وكامالا هاريس. وأشار الكاتب إلى أنه لا يمكن الاعتماد على رئيس هيئة البريد الجديد، لويس ديغوي، الذي عيَّنه ترامب والمقرب منه، بل وحتى الرئيس نفسه لكي تسير هذه الانتخابات على ما يرام. وختم فريدمان مقاله بالقول إنه غير مهتم بهوية من سيختاره الأمريكيون رئيسًا، ولكنه حذر من ترك هذه الانتخابات «تُسرق من قبل أناس يحاولون عمدًا تلفيقها، بحيث لا يتمكن الجميع من التصويت، أو حتى لا يحتسب كل صوت».

***الوعي*: يتخلف الرئيس ترامب عن جو بايدن في استطلاعات الرأي، ويظهر ترامب اعتقادًا غريزيًا أنه كلما قلَّ عدد الأشخاص الذين يصوِّتون كانت فرص إعادة انتخابه أفضل؛ لذلك يرى أن أحد أهم أسباب عدم احتساب أوراق الاقتراع هو وصولها إلى مكاتب الانتخابات بعد الموعد النهائي ليتم عدُّها. ومن المتوقع أن يصوت ٥٠٪ من جميع الأصوات المدلى بها هذا الخريف عبر البريد بسبب جائحة (كوفيد-١٩) وهو عدد غير مسبوق في حين كان يبلغ العدد سابقاً ربع الأصوات. وهناك مخاوف بشأن هذه التأخيرات عندما تولى لويس ديغوي، في أوائل يونيو، وهو حليف لترامب، منصب مدير مكتب البريد، وهو الدور الأعلى فى هيئة خدمة البريد. ويشاع أن ترامب وديجوى يتعمدان إبطاء البريد لجعل التصويت عن طريقه أكثر صعوبة، واعترف ترامب صراحة أنه كان يمنع ٢٥ مليار دولار من المساعدات المقترحة لمكتب البريد لأنه أراد أن يجعل التصويت عبر البريد أكثر صعوبة.**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿۞وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ ۗ وَلَا تَكْتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾﴾.

جاء في كتاب التيسير في أصول التفسير لمؤلفه عطاء بن خليل أبو الرشته أمير حزب التحرير حفظه الله ما يلي:

يبين الله سبحانه في هذه الآية الكريمة أن المتعاملين بالدَّين إن كانوا على سفر ولم يجدوا أثناء سفرهم من يكتب لهم دينهم، فإن الله سبحانه قد أبدلهم عن ذلك بأن يأخذ الدائن من المدين رهنًا يقبضه ضمانًا لدينه.

فإن ائتمنوا بعضهم فلا حاجة لكاتب أو شاهد أو رهن، وعلى المدين الذي ائتمنه صاحبه أن يخشى الله في صاحبه الذي ائتمنه على دينه، وأن يؤدي إليه حقه دون عناء أن يضطره إلى كثرة مطالبته، بل يتذكر إحسان الدائن إليه فيؤدي إليه حقه بإحسان كذلك.

ثم يحضهم الله سبحانه على عدم كتمان الشهادة وأن في ذلك إثمًا عظيمًا، وفي ختام الآية يبين الله سبحانه أنه عليم بما يعملون ولا يمكنهم بكتمان الشهادة أن يخفوا عن الله شيئًا، فهو علَّام الغيوب لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨٣﴾﴾ فيجازيكم به إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر.

﴿۞وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ أي مسافرين.

﴿فَرِهَٰنٌ﴾ جمع رهن وهو في الأصل مصدر ثم أطلق على المرهون من باب إطلاق المصدر على الاسم المفعول.

و﴿مَّقْبُوضَةٌ﴾ دليل على تسليم الرهن للدائن فيقبضه.

﴿وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ يعني أن الرهن لتوثيق الدَّين في السفر عند عدم وجود الكاتب فإنه يقوم مقام توثيق الدَّين عند وجود الكاتب، وبالتالي فحكم الرهن في هذه الحالة هو الندب مثل حكم الكتابة.

والسؤال الآن: إذا كانت كتابة الدَين في الحضر مندوبةً، والرهن في السفر عند عدم وجود الكاتب مندوبةً، فهل يجوز الرهن في الحضر مع وجود الكاتب؟ وهل يجوز الرهن في السفر مع وجود الكاتب؟

والجواب على ذلك أنه يجوز، لكن حكم الرهن في هذه الحالة الإباحة وليس الندب.

والدليل على ذلك:

أ - في الحضر: لقد صح عن رسول الله ﷺ فيما أخرجه البخاري عن عائشة - رضي الله عنها -: "**أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعامًا إلى أجل ورهنه درعًا له من حديد**"[1] وفي رواية أخرجها النسائي من حديث ابن عباس: "**تُوُفِّيَ رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعًا من شعير لأهله**"[2].

وفعل الرسول ﷺ يفيد الطلب، وحيث أنْ لا قرينة جازمة، وكذلك لا قرينة مرجِّحة، كما أن الرهن ليس قربى، عليه فإن الرهن في الحضر مباح، حتى وإن كان الكتَّاب متوفرين، فتندب الكتابة ويباح الرهن.

ب - في السفر: قوله تعالى: ﴿۞وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾، إن عدم وجود الكاتب في السفر قد خرج مخرج الغالب، فالغالب في السفر أنهم كانوا لا يجدون كاتبًا، لقلة المتعلمين في ذلك الزمان، لذلك فإنه لا يعمل بمفهوم المخالفة للقيد (الوصف)

﴿وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا﴾، وإذن يجوز الرهن سواء أكان هناك كاتب أم لم يكن، فقط الحكم يختلف، فمع عدم وجود الكاتب في السفر فالرهن يقوم مقام الكتابة وبالتالي حكمه الندب، والرهن في السفر مع وجود الكاتب على الإباحة.

والخلاصة كما يلي:

في الحضر: الكتابة مندوبة والرهن مباح.

في السفر: الرهن إن لم يوجد كاتب حكمه الندب، والرهن إن وجد الكاتب حكمه الإباحة، والكتابة إن وجد الكاتب حكمها الندب.

﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ أي فإن أمن بعض الدائنين بعض المدينين في السفر أو الحضر، فكان حسن الظن بالمدين وبأمانته وعدم مطله، أي أن الدائن يثق بالمدين فيسدد دينه له بأمانة ولا مطل، ففي هذه الحالة يمكن الاستغناء عن توثيق الدين بالكتابة والشهود والرهن ويصبح ذلك مباحًا - كما بينا - إن شاء استوثق وإن لم يشأ فلا يستوثق.

وليست ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ خاصة في حالة السفر والرهن وكونها وردت في

١ البخاري: ٢٧٠٠

٢ النسائي: ٤٥٧٢، البخاري: ٢٧٥٩، ٤١٩٧، أحمد: ٢٣٦/١، ٣٦١، ابن حبان: ٢٦٢/١٣

هذه الآية التي بدأت بالسفر؛ لأن المعنى قد اكتمل عند ﴿فَرِهَٰنٌ مَّقۡبُوضَةٞۖ﴾ والتعقيب بعدها هو على ما سبق من أحكام الدين بالكتابة والشهود والرهن في الحضر والسفر.

ويؤكد ذلك ذكر ﴿وَلَا تَكۡتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَۚ﴾ في هذه الآية والشهادة ليست مذكورة في الرهن عند السفر بل هي متعلقة بالشهادة المذكورة في الآية السابقة عند الكتابة في الحضر، ومع ذلك ذكرت في هذه الآية التي بدأت بالسفر ﴿۞وَإِن كُنتُمۡ عَلَىٰ سَفَرٖ﴾ وعليه فالراجح أن ما جاء بعد ﴿فَرِهَٰنٞ مَّقۡبُوضَةٞۖ﴾ متعلق بموضوع الدين السابق في السفر والحضر.

والمعنى يكون: فإن اطمأن الدائنون لأمانة المدين وكان عندهم ثقة به في السداد وعدم المماطلة فيمكن عندها الاستغناء عن وسائل توثيق الدين من كتابة وشهود ورهن في الحضر والسفر على وجهه، وبدل أن يكون التوثيق مندوبًا - كما بينا سابقًا - يصبح مباحًا مع هذه الحالة الجديدة المبينة في قوله تعالى: ﴿فَإِنۡ أَمِنَ بَعۡضُكُم بَعۡضٗا﴾.

﴿فَلۡيُؤَدِّ ٱلَّذِي ٱؤۡتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ أي ليؤد المدين الدائن، وسمي الدين أمانة في هذه الحالة لأنه استغنى عن التوثيق بأمانة المدين.

والطلب هنا للوجوب، أي أن أداء الدين على الوجوب وذلك بقرينة لفظ ﴿أَمَٰنَتَهُۥ﴾ وأداء الأمانة فرض "**لا إيمان لمن لا أمانة له**"[٣] وأحاديث أخرى. فذكر الأمانة، وهي وصف مفهم وأداؤها فرض، وتشبيه الدَّين بالأمانة، وجعل أداء الأمانة هو موضوع الطلب، كلّ ذلك قرينة على أن الأمر هنا ﴿فَلۡيُؤَدِّ﴾ للفرض.

﴿وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥۗ﴾ تحذير له من إنكار الحق أو عدم أدائه.

﴿وَلَا تَكۡتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَۚ﴾ خطاب عام للشهود وللدائن والمدين، لا يخفونها أو يحرفونها أو يمنعونها عن وجهها الصحيح، والنهي هنا جازم أي للتحريم بدلالة قوله سبحانه ﴿وَمَن يَكۡتُمۡهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥۗ﴾.

وذكر ﴿قَلۡبُهُۥۗ﴾ بعد ذكر ﴿ءَاثِمٞ﴾ للدلالة على عظم الإثم فإن ذكر الحاسة بعد فعلها أقوى في الدلالة، فإن قول (هذا ما أبصرته عيني) أقوى وأبلغ في الدلالة من (هذا ما أبصرته) وكذلك (هذا ما سمعته أذناي) أقوى من (هذا ما سمعته) وهكذا ﴿وَمَن يَكۡتُمۡهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥۗ﴾ أقوى من (ومن يكتمها فإنه آثم).

﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ٢٨٣﴾ أي يعلم ما تعملونه سرًا كان أو علانيةً، فإن الله لا تخفى عليه خافية، فهو سبحانه يعلم أعمالكم ويحصيها عليكم ويجزيكم بها إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر.

٣ أحمد: ١٥٤/٣، ٢١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

كل أمتي معافى إلا المجاهرين

- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**كل أمتي معافى إلا المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً ثم يصبح وقد ستره الله فيقول: يا فلان! عملت البارحة كذا وكذا، وقد بات يستره ربه، ويصبح يكشف ستر الله عليه**» رواه البخاري.

- عن ابن عمر رضي الله عنهم: «**اجتنبوا هذه القاذورات التي نهى الله عنها، فمن ألمَّ منها بشيء فليستتر بستر الله وليتب إلى الله، فإنه من يبدِ له صفحة نقم عليه كتاب الله**» رواه البيهقي والحاكم وصححه، ووافقه الذهبي. قاله صلى الله عليه وسلم بعد أن رجم ماعزًا رضي الله عنه. والمراد من هذا الحديث: أن من وقع في شيء من الفواحش، فإنه يستتر ويتوب ولا يفضح نفسه ولا يرفع أمره إلى الحاكم؛ لأن الأمر إذا بلغ الحاكم فقد وجب الحد. قال النووي رحمه الله: يكره لمن ابتلي بمعصية أن يخبر بها غيره، يعني ولو شخصاً واحداً، بل يقلع عنها ويندم، ويعزم ألا يعود.

- في هذا الحديث حفظ للمجتمع الإسلامي ولصالح المؤمنين، وصيانة دينهم وعفافهم، فإن الفاحشة إذا سترت فكأنها لم تفعل، وأعطت صورة طيبة عن المجتمع والمسلمين، أما إذا فشا ذكرها فكأنها عمَّت وانتشرت وأعطت صورة سيئة عن المسلمين ومجتمعهم. وفي هذا ما فيه من عظمة هذا الدين ورحمة الله بالمؤمنين.

- وفي هذا الحديث أن من يفعل المعصية ثم يجاهر بها فهو أمام إثمين: إثم فعل المعصية، وإثم الجهر بها. والمسلم عندما يجهر بالمعصية يسمى في الإسلام فاسقًا، ولا غيبة في الإسلام لفاسق، ففي هذه الحالة إن تم الحديث عنه فلا شيء على المتحدث، قال الإمام أحمد رحمه الله: إذا كان الرجل معلناً بفسقه فليس له غيبة. أما إذا فعل المعصية وهو متحرج منها مستخفٍ بها لا يريد أن يطلع عليها أحد، فلا يجوز لأحد من المسلمين أن يهتك ستره ولا أن يكشف معصيته؛ وإلا باء المعلن بإثم الإعلان عنها. قال الفضيل بن عيّاض رحمه الله: «المؤمن يُستر ويُنصح، والفاجر

يُهتك ويُعيَّر». وعليه قال رسول الله ﷺ «**من ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة، ومن كشف عورة أخيه المسلم كشف الله عورته، حتى يفضحه الله بها في بيته**» رواه ابن ماجة وصححه. وعَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ الْمَازِنِيِّ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي مَعَ ابْنِ عُمَرَ رضى الله عنهما آخِذٌ بِيَدِهِ إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ، فَقَالَ كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِى النَّجْوَى فَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «**إِنَّ اللَّهَ يُدْنِى الْمُؤْمِنَ فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ فَيَقُولُ نَعَمْ أي رَبِّ. حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ وَرَأَى في نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ قَالَ: سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ في الدُّنْيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ، فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُونَ فَيَقُولُ الْأَشْهَادُ** ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ١٨﴾» رواه البخاري.

- وفي هذا الحديث، أن من يفعل المعصية من غير مجاهرة بها هو من المعافين، وهذ من رحمة الله تعالى بالمسلمين، وعم مجاهرته بها يدل على إيمان بالله فيه منعه من المجاهرة فيها، وأن الله سبحانه يغفر الذنب ويقبل التوبة منه. أما إذا جاهر فإنهه في فإنه يكشف عن ضعف إيمانه واستخفافه بالإعلان وهو عند الله عظيم.

- وفي هذا الحديث إشارة إلى أن إثم الجهر بالمعصية هو أكبر عند الله من فعل المعصية نفسها، لأنها بانتشارها ستعم وتخرج من دائرة الخصوصية إلى فضاء الجهر، وتؤدي إلى إشاعةٍ الفاحشة وترويج لها؛ إذ قد يشجع ذكرها الآخرين على فعل مثله خاصة أنه حين يذكرها يبهر كلامه ويزين إثمه، وقد يفضح أطرافاً أخرى مشاركة معه في الإثم؛ خاصة وأنه عند المجاهرةيكون في وضع بعيد عن الإيمان.

- وفي هذا الحديث تصديق لما جاء في حديث رسول الله: «**إن الله حيي سِتِّير يحب الحياء والستر**» فيجب على من ابتلي بمعصية أن يستتر، ويجب عدم فضحه من الآخرين، فإذا جاهر فقد هتك الستر الذي ستره به السِتِّير وهو الله عز وجل. والنبي صلى الله عليه وسلم لما جاءه رجلٌ يقول: أصبتُ حداً فأقمه عليَّ -والمعصية حصلت خفيةً- أعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم؛ فإن فيه إرشاداً إلى عدم استحباب طلب إقامة الحد، وأنه قد وقع في شيءٍ تكفيه التوبة فيما بينه وبين الله عز وجل.

- قال أحد السلف: «قد أصبح بنا من نعم الله ما لا نحصيه مع كثرة ما نعصيه، فلا ندري أيهما نشكر!! أجميل ما يُنشَر؟ أم قبيح ما يُستَر؟.

المدَّاحون (الرواديد) من أهم أدوات الدعاية للنظام الإيراني

تنعم فئات مقربة من النظام الإيراني بامتيازات كبيرة، ومن بين هؤلاء طبقة المنشدين الدينيين أو كما يعرفون بالرواديد أو المدَّاحين في العرف الإيراني. ووصف التقرير هؤلاء المدَّاحين بـ «مشاهير ولاية الفقيه»، لما لهم من علاقات مع عناصر النظام الإيراني، وقد وصل بعضهم إلى درجة من المكانة دفعتهم لتعيين مديري أعمال لهم، لا يمكن الدعوة إلى العزاءات الحسينية إلا عبرهم. وتعرف رواتب بعض المداحين ومكاناتهم من خلال استئجارهم من قبل السلطات الإيرانية، وعندما يأتي بعض هؤلاء إلى العاصمة طهران، يتم منحهم بعض الامتيازات، مثل فيلات سكنية، فضلًا عن العقود التي تصل إلى آلاف الدولارات. وأضاف «راديو فردا» أن بعض هؤلاء المدَّاحين قد وصل بهم الأمر في جني الأموال إلى الترويج عن سلع كالساعات أو الأزياء من خلال ارتدائها خلال مراسم العزاءات. ويصل عدد المدَّاحين في إيران إلى ٣٠٠ ألف شخص بحسب بعض الإحصاءات غير الرسمية التي نقلها تقرير «راديو فردا»، إلا أن طريق الشهرة والثراء لا يتحقق إلا بالتقرب من مؤسسات الدولة، كالحرس الثوري، وبيت المرشد الإيراني. ومن بين أشهر المدَّاحين المقرَّبين للحرس الثوري وبيت خامنئي: منصور أرضي، ومحمود كريمي، و»الأخوين طاهري»، وعبد الرضا هلالي، ومجيد بني فاطمة، وميثم مطيعي، وسعيد حدادیان. ويحيل البعض سبب تشكل هذه الطبقة إلى المرشد الإيراني الحالي علي خامنئي؛ حيث بدأ هؤلاء في زيارته بشكل دوري منذ ثمانينات القرن الماضي، وقد وصفهم خامنئي في فبراير الماضي بأنهم «مجتمع مؤثر.. وعليه تجهيز الشباب بأسلحة الحرب الناعمة، وتعزيز أسلوب الحياة الإسلامي».

ميثم مطيعي، أحد أشهر المداحين الشباب والمحبوبين من قبل خامنئي قد علق على تصريح خامنئي بأنه «خارطة طريق للمدَّاحين»، الذين يعتبرون «جنود لولاية الفقيه»، على حد وصفه. ويعتبر مطيعي مقربًا من مجتبى خامنئي ابن المرشد الإيراني، كما يشتهر بإهانته للرئيس الإيراني حسن روحاني في قصيدة ألقاها في عيد الفطر عام ٢٠١٧م اعتراضًا على الاتفاق النووي، والتي لم يعتبرها خامنئي إهانة لروحاني عند سؤاله عن الواقعة لاحقًا.كما سلَّط التقرير الضوء على تأييد المدَّاحين لقمع الحرس الثوري للاحتجاجات الإيرانية، وقد أكَّد قائد قوات الحرس الثوري في مدينة رشت بمحافظة جيلان الإيرانية في ديسمبر الماضي حيث عمت المظاهرات إيران، على ضرورة «الاستفادة القصوى من قدرات المدَّاحين»، وذلك لتاثيرهم الواسع الذي لا يمكن إنكاره.كما أسَّس الحرس الثوري فرقة من المدَّاحين الخاصين به والتي تعرف باسم «مدَّاحي الحرس الثوري»، وخلال الأعوام الأخيرة عقد الحرس مؤتمرًا كبيرًا للمدَّاحين الخاصَّين به في جميع أنحاء إيران. إن المدَّاحين «كانوا أداة ترويجية للنظام، حيث أساؤوا استخدام الدين لوصف الأزمات السياسية الحالية من خلال إسقاط الأحداث التاريخية عليها، كوصف خامنئي على أنه حسين هذا الزمان، والمعارضين في الداخل والخارج على أنهم شمر بن ذي الجوشن ويزيد بن معاوية (أعداء الحسين).

تحليل لفورين بوليسي يرسم صورة متشائمة لمستقبل الشرق الأوسط

نشرت مجلة فورين بوليسي تقريرًا حول مستقبل المنطقة بعنوان: «نهاية الأمل في الشرق الأوسط» أعدَّه (ستيفن كوك) الباحث في شؤون الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، معتمدًا فيه على الأحداث التي حصلت في المنطقة خلال الفترة الأخيرة الماضية، والتي كان أبرزها انفجار مرفأ بيروت. ولقد أوضح الكاتب فيه أنه رغم اختلاف دول شرق الأوسط، إلا أن لديها قواسم مشتركة: ففي جميعها نزاع على السيادة والهوية، وجميعها تعاني من حكم سيئ وإعادة تدوير للطبقات السياسية... وذكر أنه في الوقت ذاته، فإن الجماعات المسلحة في الدول التي وصفها كوك بأنها على وشك الانهيار «ليبيا، اليمن، سوريا، العراق»، من الأرجح أنها لم تصل لنقطة إلقاء السلاح، ولا يزال البعض يرى أنه يمكن تجزئة بعض هذه الدول... ومن ثم أعطى الكاتب شواهد على تحليله فقال: ولإلقاء نظرة على ما يحدث في هذه الدول، يمكنك أن ترى النزاع القائم في ليبيا ما بين حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج المعترف بها دوليًا والقوات التابعة لخليفة حفتر. وفي اليمن، النزاع مستمر ما بين حكومة عبد ربه منصور هادي المعترف بها دوليًا والانفصاليين الحوثيين جنوب البلاد. وفي سوريا، فإن تركيا مصممة على عدم فتح المجال للأكراد تأسيس دولة لهم على حدودها الجنوبية. وجميع هذه الدول مرشحة لتصبح دولتين على الأقل. أما في دول أخرى مثل السعودية، فإن «وليَّ العهد محمد بن سلمان يحبس أفراد العائلة المالكة والنخب من غير أفراد العائلة المالكة»، إذ يرى فيهم «أكبر تهديد لأجندته ومصالحه». وفي مصر، فقد اعتبر الكاتب «أنه من الرومانسي أن نصدق أن الشعب المصري أسقط زعيمين في فترة ١٨ شهرًا، ولكن في الواقع ما حصل كان عمل الجنرالات الذين أنجزوا» هذه المهمة. ووصف طبيعة الشرق الأوسط بـ«البائسة» وأنها «تجاوزت نقطة التعافي» مشيرًا إلى أنها لم تكن نتيجة بيئة دولية متساهلة فقط، ولكنها حظيت ببعض الدعم منهم. وقال علينا أن نتذكر بأن الأمور «ممكن أن تصبح سيئة دائمًا»، ومن الخطأ أن نعتبر أن الاستقرار قادم لا محالة. وقال إنه في ظل جائحة كورونا والركود العالمي، ستعاني المنطقة من التدخل الأجنبي، والزعماء الاستبداديين، وتنمية اقتصادية مشوَّهة، وتطرُّف وحروب وصراعات أهلية.

الوعي: يأتي هذا التقرير «البائس» ليوجد اليأس والقنوط لدى الأمة، وأنه ما عليها إلا الاستسلام للمخطط الأمريكي الذي نفذه الحكام والجنرالات العملاء المجرمون، ولكن أنَّى لهم ذلك؟!. فالأمة، على عكس ما يتصوَّرون، فإن مثل هذه الأوضاع الشديدة، ومثل هذا الكيد اللئيم، يحييها ويجعلها مصرة أكثر على إقامة الحكم بما أنزل الله بإقامة الخلافة، وكنس كل وجود للغرب في بلاد المسلمين، سواء أكانو حكام أنظمة أم أنظمة حكم. وإننا نقول لهم إن ما تمارسونه من كيد للإسلام وإجرام بحق المسلمين إنما هو فشل حضاري لكم قبل كل شيء، وسيكون ذلك سببًا في سرعة موت حضارتكم وسرعة دفنها غير مأسوف عليها.